



تكريم 10

فاطمة بوخريص

تفوز بالجائزة

التقديرية للثقافة الأمازيغية

قضايا نسائية 14

المرأة واللغة الأمازيغية

حضور باهت

في الانتخابات التشريعية

قضايا الكرد 12

حوار مع الشاعر والإعلامي الكوردي

دليار ديريكي

تمازغا 13

الأمم المتحدة تطالب

بالإعتراف بالأمازيغية بتونس

11

ⵎⴰⵔⴰⵎⴰⵏ ⵏ ⵓⵎⴰⵎⴰⵏ
ⵎⴰⵔⴰⵎⴰⵏ ⵏ ⵓⵎⴰⵎⴰⵏ
ⵎⴰⵔⴰⵎⴰⵏ ⵏ ⵓⵎⴰⵎⴰⵏ



أمازيغ يعتصمون بهراكش تزامنا مع «كوب 22»



◦ΓΘ◦Π◦Ε
| ΝΣ◦Υ◦Σ◦Θ



◦Η◦Θ◦Η◦Σ ◦Λ◦Θ◦Η◦|

10Go+2H



◦Θ◦Θ◦ ΣΧ◦Σ|Χ Γ◦Σ|Λ Σ|Π◦| Χ 12 8580.



99

8Λ◦Θ◦Ε/
8580

الخاصين بالأمازيغية وبالمجلس الوطني للغات والثقافة، كما لا زالت ديباجة الدستور في جانبها المرتبط بهوية البلاد وإزالة مصطلح (المغرب العربي) تخرق يوميا.

ومن باب تجنب تكرار نفس سيناريو الخمس سنوات الماضية فيما يخص مصر الأمازيغية وكذلك ما يتعلق بحقوق ومصالح وهموم كل المواطنين المغاربة فإننا نهيئ المؤسسة الملكية لإحداث آليات وهيئات للرقابة، لتكريس محاسبة ومعاينة كل من سولت له نفسه اللعب بمصير البلد وشعبه، سواء أكانوا أشخاصا أو مؤسسات، لأنه لا يكفي أن تصل الشكايات وتشخص الاختلالات وتطلق مخططات الإصلاحات، ولكن المطلوب والواجب هو إقتان المسؤولية بالمحاسبة، لكي تلقى تظلمات المواطنين التجاوب المطلوب، وتحقق مختلف الإصلاحات نجاحها المنشود، ذلك من وجهة نظرنا ما تحتاج إليه الإدارة المغربية لكي تجد أزمته المتفاقمة طريقها إلى الحل، وقد حان الوقت الذي تكف فيه مؤسسات الدولة عن مراكمة الشكايات والتقارير التي تشخص الاختلالات والمشاكل والأزمات، وتعمل على ربط المسؤولية بالمحاسبة من أجل الضرب بيد من حديد على كل مسؤول، مادي أو معنوي، أحل بواجبه وبالأمانة الموضوعية في عنقه باختياره.

وقديما قال الحكيم الأمازيغي:

ⵎⵏ ⵏⵓⵎ ⵏ ⵏⵓⵎ ⵏ ⵏⵓⵎ ⵏ ⵏⵓⵎ ⵏ ⵏⵓⵎ
ⵎⵏ ⵏⵓⵎ ⵏ ⵏⵓⵎ ⵏ ⵏⵓⵎ ⵏ ⵏⵓⵎ ⵏ ⵏⵓⵎ

Wanna yukrn tignit izmr ad yakr tamugayt

عناء عدد من المواطنين الأمازيغ في المغرب الذين اختاروا تسمية أبنائهم بأسماء أمازيغية، مع الإدارة، كما تواصلت معاناة إخوانهم بالمهجر، بل إن البعض من موظفي السفارات والقنصليات يخول نفسه سلطة الإفتاء، يفتي وينصح خارج القانون المواطنين بالتخلي عن خياراتهم وتغيير الأسماء الأمازيغية بأسماء عربية.

وفي الوقت الذي نشيد فيه بالخطاب الملكي الأخير حول علاقة المواطن المغربي بالإدارة، إلا أننا لا نخفي تخوفنا من أن يكون مصير الخطاب الملكي الحالي كمصير الخطابين اللذين طالب فيهما جلالتنا من البرلمان بالتسريع في تنزيل القوانين التنظيمية المكملة للدستور وتفعيل رسمية اللغة الأمازيغية واحترام الفصل 86 من الدستور، وهو ما تجاهلته الحكومة والبرلمان بأغلبيته ومعارضته إلى غاية نهاية ولايتهما، حيث لا زال الفصل الخامس من الدستور لم تتم بلورته بالمصادقة في البرلمان على القانونين التنظيميين



أمينة ابن الشيخ

مرفوعة

تفجرت

منفصلا

بمختلف قطاعاتها الوزارية والبرلمان بجميع أحزابه أغلبية ومعارضة بالإضافة إلى المجالس المنتخبة المحلية والإدارات العمومية بما فيها المؤسسات الأمنية، ناهيك عن القنوات و المؤسسات الإعلامية السمعية البصرية منها والمكتوبة، من أجل هدف واحد وهو الانسجام مع مضامين ومقتضيات الدستور المغربي المعدل سنة 2011، سواء ما تعلق منه بالفصل الخامس الذي يقر الأمازيغية لغة رسمية، أو ما تنص عليه ديباجته بخصوص هوية البلاد وتعويض مصطلح (المغرب العربي) بمصطلح المغرب الكبير، ولكن كل مراسلاتنا ودعواتنا قوبلت بالإهمال واللامبالاة باستثناء رؤساء بعض البلديات والجماعات التي استجابت لرسائلنا بتفعيل كتابة أسماء مقراتها بالأمازيغية.

خمس عجاف سنوات إذن، من حيث كل شيء، بما في ذلك تعامل الإدارة المتختم بالاستخفاف والجفاء مع كل الحقوق الأمازيغية حتى تلك التي صدرت بموجبها قوانين من قبيل قضية الأسماء الأمازيغية التي استمر

في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرة ألقى الملك محمد السادس خطابا تناول فيه علاقة الإدارة بالمواطن، سواء تعلق الأمر بالمصالح المركزية، والإدارة الترابية، أو بالمجالس المنتخبة، والمصالح الجهوية للقطاعات الوزارية.

أشار جلالة الملك إلى أن «البعض يستغلون التفويض، الذي يمنحه لهم المواطن، لتدبير الشأن العام في إعطاء الأسبقية لقضاء مصالحهم الشخصية والحزبية، بدل خدمة المصلحة العامة، وذلك لحسابات انتخابية. متجاهلين بذلك بأن المواطن هو الأهم في الانتخابات، وليس المرشح أو الحزب، ويتنكرون لقيم العمل السياسي النبيل». وتساءل جلالة الملك «هل سيطلب مني المواطنون التدخل لو قامت الإدارة بواجبها؟»، قبل أن يجيب «الأكيد أنهم يلجؤون إلى ذلك بسبب انغلاق الأبواب أمامهم، أو لتقصير الإدارة في خدمتهم، أو للتشكي من ظلم أصابهم». معتبرا أنه «من غير المقبول، أن لا تجيب الإدارة على شكايات وتساؤلات الناس وكأن المواطن لا يساوي شيئا، أو أنه مجرد جزء بسيط من المنظر العام لفضاء الإدارة».

من جانبنا نتقاسم مع جلالتنا تشخيصه لأعطاب الإدارة المغربية، خاصة كمواطنين أمازيغ، عانينا لسنوات، أكثر من غيرنا، من تعمد الإدارة صم آذانها أمام مساعيها المتواصلة لإقرار أبسط حقوقنا اللغوية والثقافية، وسنقتصر فقط على الحديث عن الخمس سنوات الماضية التي تلت دسترة الأمازيغية لغة رسمية، على سبيل المثال لا الحصر، حيث بادرننا إلى مراسلة الحكومة

جنايات مراكش تؤجل ملف "قتلة" إزم بعد شعارات انفصالية للمتهمين واللجنة تفتح الملف للجمعيات الحقوقية والمدنية

نداء إلى الشعب الأمازيغي من أجل الاعتصام في مراكش يوم السبت 12 نونبر المقبل

الجنوب الشرقي، وذلك لتقديم الشروحات والمستجدات المتعلقة بالملف القضائي للشهيد «إزم».

وأوضحت اللجنة في بلاغ لها، اطلع «العالم الأمازيغي» على مضمونه، أن هذه التحركات التي أعلنت عنها، تأتي في سياق إيمانها بأن الوصول للمعلومة حق مكفول للإنسان، معتبرة أن «الترافع الشعبي والمطالب بالعدالة الاجتماعية المعبر عنها في كل التظاهرات التي عمت كل ربوع الوطن تستلزم منا إشراكهم في المعلومة والملف، ترافعا ومتابعة». على حد تعبيرها

وطالبت اللجنة التي تم تشكيلها من طرف الأمازيغ الذين حضروا في تشييع جثمان الشهيد «إزم»، كل الهيئات الحقوقية والمدنية الراغبة في تنظيم ندوة أو جلسة نقاش أو ندوة صحفية بخصوص الملف ومآلاته بالاتصال بأحد أعضائها.

بدوره، أوضح الحسين شنوان، عضو لجنة المتابعة للملف في عهد السلطة القضائية المختصة وأن متابعته، متابعة قضائية وذلك احتراماً للقوانين وملتزمات النيابة العامة.

وأرجأت المحكمة النظر في مذكرة هيئة الدفاع إلى الجلسة المقبلة ليوم 10 نونبر 2016 القادم. وفي وقت سابق، أعلنت ذات اللجنة المكلفة بمتابعة ملف الشهيد عمر خالق المعروف «إزم»، الذي اغتاله من يسمون أنفسهم بالطلبة الصحراويين، في رحاب جامعة القاضي عياض بمراكش، مطلع السنة الجارية، (أعلنت) عن عزمها القيام بزيارات لكل مناطق المغرب وبالأخص لمناطق

مراكش: منتصر إثري

قررت غرفة الجنايات الابتدائية بمحكمة الاستئناف بمراكش، صباح الخميس 13 أكتوبر، تأجيل محاكمة ما يسمى بالطلبة الصحراويين المتورطين في اغتيال الطالب الأمازيغي «إزم» إلى يوم 10 نونبر 2016 القادم.

وجاء التأجيل مباشرة بعد رفع ما يسمى بالطلبة الصحراويين لشعارات تطالب بانفصال الصحراء عن المغرب، وشعارات تشك في شرعية المحاكم المغربية من قبيل: "لا شرعية للمحكمة المغربية" مما أحدث فوضى داخل قاعة الجلسات، الأمر الذي قررت معه المحكمة إخراجهم من القاعة، مع تأخير الملف لجلسة 10 نونبر المقبل، قصد إحضار القوات العمومية الكافية للسيطرة على المتهمين.

وعبرت الهيئة القضائية عن استيائها الشديد من شعار "لا شرعية للمحكمة المغربية" الذي رفعه المتهمين الصحراويين، واعتبرها رئيس الهيئة شعارات تشكل مسأ خطيرا بهيبة القضاء.

هذا، واعتبرت اللجنة المكلفة بملف «إزم» ما قام به المتورطين في اغتيال الطالب الأمازيغي داخل محكمة الجنايات بمراكش، بالممارسات تمس بكرامة الإنسان عامة والمغربي خاصة وبوجودها الترابية من طرف المتهمين بالاعتقال، موضحة أن «بعد دخولهم حاملين ساعات يدوية من الطراز الرفيع وعود الأراك في أفواههم كان حياة الإنسان بالنسبة لهم لا تساوي



الميلادية والهجرية.

- استمرار الدولة المغربية في سياسة نزع الأراضي وقمع الاحتجاجات السلمية لأبناء القبائل الأمازيغية بل واعتقال عدد منهم في عدة مدن على مدى الخمس سنوات الماضية، حيث وأصلت الدولة بشكل لم يسبق له مثيل على مدى نصف قرن مصادرة أراضي القبائل الأمازيغية تحت مسمى «التحديد الغابوي»، إذ بلغ «معدل المصادقة على نزع الأراضي تحت مسمى «التحديد» بين 1995 و2004 نحو 24 ألف و800 هكتار سنويا في حين وصل إلى 300 ألف هكتار سنويا بين 2005 و2014»، (أي عشر مرات ضعف الأراضي التي انتزعتها الإستعمار من الأمازيغ طيلة احتلاله للمغرب).

هذا في الوقت الذي تمنح فيه الدولة آلاف الهكتارات من الأراضي كهبات لمقربين منها تحت ذريعة كونهم من خدام الدولة أو غير ذلك.

نظرا لما سبق ولغيره من الانتهاكات التي يتعرض لها الأمازيغ بشكل مستمر منذ ستة عقود، والتي كانت موضوع تقارير مفصلة للعديد من الإطارات الأمازيغية، كما كانت محل تنديد منظمات دولية، فإننا نوجه دعوتنا الصادقة هذه لكل الأمازيغ على اختلاف إطاراتها وقبائلهم وتوجهاتهم إلى تجسيد الإتحاد حول الفعل النضالي في هذه المحطة التاريخية.

بمناسبة الذكرى السادسة والثلاثين للربيع الأمازيغي، يوجه التجمع العالمي الأمازيغي نداءه إلى كل الإطارات والفعاليات وأبناء القبائل الأمازيغية بدون استثناء، إلى المشاركة المكثفة في التحضير لإنجاح الاعتصام الإندازي للأمازيغ المغرب والعالم، الذي سينظم بمدينة مراكش تزامنا مع المؤتمر العالمي للمناخ الذي سيرفع حضورا وطنيا وإقليميا ودوليا غير مسبوق، وذلك يوم السبت 12 نونبر 2016/2966 ابتداء من الساعة العاشرة صباحا، احتجاجا على الخروقات المستمرة لحقوق الإنسان الأمازيغي وسياسة التمييز والعنصرية المنهجية والمتواصلة ضد كافة المقومات الأمازيغية، ومن ضمنها ما يلي:

- استمرار معاناة الأمازيغ مع التمييز والأبارتايد والقمع والاعتقال والإغتيال، طوال الخمس سنوات التي تلت الاعتراف المنقوص بالأمازيغية كلغة رسمية في الدستور، الذي ظل مجمدا وبلا أي جدوى، وتراجع الوضعية القانونية أصلا للأمازيغية في التعليم والإعلام وإقصائها من كل دوايب الدولة والمجتمع، وتمير مشاريع استراتيجية للدولة تهم عددا من القطاعات سمتها التمييز والعنصرية ضد الأمازيغية والأمازيغ. - استعمال الدولة المغربية للعنف والقوة المفرطة ضد مسيرات احتجاجية سلمية للأمازيغ وفي مختلف مناطق المغرب، واستمرار استهداف المناضلين الأمازيغ بسياسة الاعتقال وتلفيق التهم، وغض الطرف عن استهداف الحركة الثقافية الأمازيغية في الجامعة بالعنف ما أدى إلى اغتيال أحد مناضليها وهو عمر خالق «إزم»، الذي قتلته ميليشيات تتبنى العنف يوم 23 يناير 2016.

- مواصلة السلطات المغربية خرق القوانين المتعلقة بالجمعيات وذلك برفضها تسلم ملفات تأسيس الإطارات الأمازيغية، أو تسليم وصلوات التوصل، أو الترخيص بالعمل القانوني. بل أكثر من ذلك لم تعترف الدولة المغربية ولو بحقوق رمزية للأمازيغ وفي مقدمتها إقرار رأس السنة الأمازيغية عيداً وطنياً ورسمياً، وذلك على الرغم من إقرار رأس السنين

• Patente: 26310542
• I.F.: 3303407
• CNSS: 659.76.13
• Compte Bancaire:
BMCE-Bank - Rabat centre
011.810.00.00.01.210.00.20703.58
• سحب من هذا العدد:
10.000 نسخة

• السحب:
GROUPE MAROC SOIR
• التوزيع:
ATLAS PRESS
• الجريدة تصدر عن شركة
EDITIONS AMAZIGH
• Editeur
Rachid RAHA
• R.C.: 53673

* رقم اللجنة الثنائية للصحافة
المكتوبة أم.ش 06-046
• الإدارة والتحرير:
5 زنقة دكار الشقة 7 الرباط
Tél/Fax: 05 37 72 72 83
E-mail:
amadalamazigh@yahoo.fr
Web:
www.amadapresse.com

خير الدين الجامعي
• الإخراج الفني:
رشيدة إمرزيك
• ملف الصحافة:
* الإيداع القانوني:
2001/0008
• وكيل تجاري:
محمد ابن الشيخ
* الترخيم الدولي: 1476-1114

• هيئة التحرير:
رشيد راخا
رشيدة إمرزيك
سعيد الفرواح
منتصر أحوي (إثري)
كمال الوسطاني
• المتعاونون:
سعيد باجي
يونس لوكيلي

عبد الله بوشطارت مرشح فيدرالية اليسار الديمقراطي بإقليم سيدي افني



«البيجدي» يحصل على اغلبيّة مطلقة في منطقة سوس رغم مواقفه الشخصية والحزبية من الأمازيغية

قال عبد الله بوشطارت مرشح فيدرالية اليسار بسيدي افني إن ترشحه في انتخابات 7 أكتوبر جاء بعد تفكير عميق وتردد كبير، وكان قرارا صعبا وحسم فيه بعد قراءة السياق السياسي، الذي يمر به المغرب، وبعد كل ما تعيشه الحركة الأمازيغية من مخاض وتطورات وما تعرفه أيضا القضية الأمازيغية. وأضاف بوشطارت في تصريح لجريدة العالم الامازيغي أنه اختار أن يترشح في الانتخابات لأنه، أولا أمن بالاشتغال داخل المؤسسات والنضال من أجل الديمقراطية والعدالة والكرامة، واختار أيضا فيدرالية اليسار الديمقراطي لعدة اعتبارات تخص مواقف واسلوب عمل هذا التحالف في العمل السياسي والفعل الانتخابي.

أما عن عدم نجاحه في هذه الاستحقاقات، قال إن ذلك راجع بالأساس إلى أنه أولا ترشحه جاء في آخر اللحظات، معتبرا هذا الترشيح رسالة سياسية إلى المحيط الذي يتحرك فيه وهو الحركة الأمازيغية، وإلى الشباب والنخب خصوصا من أجل كسر الحاجز النفسي-السيكوسياسي مع الانتخابات والعمل السياسي المباشر، كما إن طغيان الفساد والريع الانتخابي يشكل حاجزا قويا امام الشباب والنخب السياسية، وأوضح أن مواجهة ما سماه بوشطارت، بأبارة الانتخابات صعبة لأنهم يتفرون على إمكانيات

مطلبها القاضي بإدخال حرف تيفيناغ في الحملات الانتخابية، ووقفت على الحصيلة الأولية لمجملة التجاوزات والاختلالات ومكامن عناصر الاحتقار الحاصلة في مسارات الحملة الانتخابية، مسجلة، في بلاغها، استنكارها ورفضها لما وصفته بـ «الإهانة والتلاعب الذي تعرضت له اللغة الأمازيغية في الهوية البصرية لبعض الأحزاب السياسية في مصققاتها وبرامجها».

وأكدت أنها كانت تنتظر ارتقاء الأحزاب بخطابها وبرامجها واحترامها للهوية الأمازيغية بمقوماتها واحتياجاتها، لكن الأحزاب استهانت بذلك وعبرت بوضوح عن عمق رؤيتها لها؛ وهو ما يشكل انتكاسة جديدة لخطاباتها ومواقفها تجاه صلب الهوية الوطنية.

واعترفت أن الأحزاب، عوض أن تكون ملمة بتفعيل أصح لمقتضى حقوقي ودستوري مضت عليه خمس سنوات، فإنها أحدثت نكوصا خطيرا على مستقبل القضية الأمازيغية بالمغرب، ورسالة بشأن ما سيكون عليه القانونان التنظيميان المتعلقان بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية المحالان على البرلمان.

أمازيغيون يتهمون الأحزاب السياسية بإهانة لغتهم والتلاعب بها في الحملات الانتخابية ما يقارب 1600 ملاحظ غاضبون من ضعف استعمال الأمازيغية في استحقاقات 2016

رشيدة إمرزيك:

تقصد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومعه النسيج الجمعي لرصد الانتخابات، الذي عمل على إنشاء فريق متخصص في عملية الرصد والتحليل، يتكون من مجموعه من 1594 عضوة وعضو، بالإضافة إلى العديد من الجمعيات الأمازيغية التي نهت الأحزاب السياسية، قبل بداية حملاتها الانتخابية، إلى اعتماد الأمازيغية بحرفها الأصلي «التيفيناغ» في برامجها ومصققاتها، لكن تناول الأحزاب السياسية لهذه المسألة لم يقنع لا مجلس الزيمى ولا النسيج الجمعي ولا الجمعيات الأمازيغية.

سجل المجلس الوطني لحقوق الإنسان أنه تم استعمال اللغة الأمازيغية في 85.4 بالمائة من المصققات الانتخابية، موضحا في تقرير أنجزه بخصوص ملاحظة الانتخابات السابع من أكتوبر الجاري، أن ثلاث أرباع المصققات الانتخابية ترجمت أقل من 50 في المائة من محتوياتها إلى اللغة الأمازيغية. وأضاف تقرير مجلس الزيمى أن العديد من الحالات، تقتصر الترجمة فيها على اسم الحزب أو على الشعار الانتخابي، و 15.4 في المائة فقط من الحالات الملاحظة تجاوزت اسم الحزب إلى ترجمة البرنامج الانتخابي بالأمازيغية و 8.7 في المائة فقط من المصققات مضامينها بالأمازيغية.

وأكد المجلس الوطني أن استعمال اللغة الأمازيغية في التواصل الانتخابي شكل من أشكال ممارسة الحقوق السياسية، الذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار خلال مناقشة مشروع القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، طبقا للفصل الخامس من الدستور.

وفي هذا الإطار وبعد أن وجهت رسالة إلى جميع الأحزاب السياسية من أجل اعتماد حرف تيفيناغ في الحملات الانتخابية لاستحقاقات السابع من أكتوبر، أصدرت الفدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية رسالة مفتوحة تندد بما اعتبرته «اعتداء على اللغة الأمازيغية في الحملات الانتخابية»، وقامت برصد مدى تجاوب الأحزاب مع

مطلبها القاضي بإدخال حرف تيفيناغ في الحملات الانتخابية، ووقفت على الحصيلة الأولية لمجملة التجاوزات والاختلالات ومكامن عناصر الاحتقار الحاصلة في مسارات الحملة الانتخابية، مسجلة، في بلاغها، استنكارها ورفضها لما وصفته بـ «الإهانة والتلاعب الذي تعرضت له اللغة الأمازيغية في الهوية البصرية لبعض الأحزاب السياسية في مصققاتها وبرامجها».

وأكدت أنها كانت تنتظر ارتقاء الأحزاب بخطابها وبرامجها واحترامها للهوية الأمازيغية بمقوماتها واحتياجاتها، لكن الأحزاب استهانت بذلك وعبرت بوضوح عن عمق رؤيتها لها؛ وهو ما يشكل انتكاسة جديدة لخطاباتها ومواقفها تجاه صلب الهوية الوطنية.

واعترفت أن الأحزاب، عوض أن تكون ملمة بتفعيل أصح لمقتضى حقوقي ودستوري مضت عليه خمس سنوات، فإنها أحدثت نكوصا خطيرا على مستقبل القضية الأمازيغية بالمغرب، ورسالة بشأن ما سيكون عليه القانونان التنظيميان المتعلقان بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية المحالان على البرلمان.



الفائز بهذه الانتخابات هو «قرار المقاطعة» ولوج الناشطون الأمازيغ إلى البرلمان، سيدعم نضالات الحركة الأمازيغية،

فالقوي بالقضية الأمازيغية، كما بأفكار اليسار، هو وعي فئوي ونخبوي، ولا يحسم المنافسة الانتخابية... خاصة أن معظم المترشحين الأمازيغ خاضوا الانتخابات بالعالم القروي (مناطقهم)، ونحن نعرف جيدا كيف تحسم الانتخابات في هذه المناطق، التي غالبا تعرف التصويت لـ «الأشخاص» بغض النظر عن انتمائهم الجمعي أو الحزبي...
* ألا ترى أن الوقت لم يحن بعد ليخوض الأمازيغ غمار اللعبة السياسية؟ وما هو البديل في نظرك لفرض الأمازيغية داخل المشهد السياسي المغربي؟
* أظن أن الوقت حان لدخول الحركة الأمازيغية للعمل الحزبي، أما السياسة فهم يمارسونها الآن أيضا بطرق أخرى، تصوري الزميلة رشيدة، لو ولج الناشطون الأمازيغ إلى البرلمان، على الأقل سيطرحون وسيدافعون عن تصور الحركة الأمازيغية حول الكثير من القضايا المتعلقة بالحقوق اللغوية والثقافية، وهذا سيدعم نضالات الحركة الأمازيغية، خاصة أن بعض البرلمانيين المحسوبين على الحركة الأمازيغية سابقا، كانوا يطرحون قضايا الأمازيغ بشكل فولكلوري، وبتصور مشنت وغير متكامل، بالإضافة إلى انتماء معظمهم إلى أحزاب إدارية لا تستطيع الخوض في بعض المواضيع...
وهنا أوجه نداء إلى أبناء الحركة الأمازيغية، للابتعاد عن الأحزاب الإدارية، وتلك التي لا تتقاطع مع مبادئ الحركة، وتفادي الوقوع في خطأ الاندماج مع أحزاب متحكم فيها، أو الذوبان في تيار الأصولية الدينية (العدالة والتنمية) الذي يعادي القضية الأمازيغية، وهذا لا يحتاج إلى برهان...
الحركة الأمازيغية يجب أن تبقى حركة علمانية تقدمية وحداثية، وبالمرآة مع نضالها من أجل الحقوق اللغوية والثقافية للأمازيغ، يجب أن تناضل دوما من أجل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، ومن أجل التوزيع العادل للثروة، وتقليص الفوارق الطبقيّة، والمساواة بين الجنسين، وهذا ما تتقاطع فيه مع الحركة اليسارية...
ولذلك أفضل أن تلج الحركة الأمازيغية للعمل الحزبي عن طريق «فيدرالية اليسار الديمقراطي»، كتيار سياسي يمثل الخط الثالث، ويناضل من أجل ملكية برلمانية، وضد التوجه الليبرالي المتوحش للأحزاب اليمينية والمحافظة وعلى رأسها حزب العدالة والتنمية، فهذا التيار أظهر ممارسة جديدة للعمل السياسي قائمة على الشفافية والنزاهة والأخلاق السياسية والوفاء لقضايا الشعب، وحتى بالنسبة لبعض «امدوكال» الذين يصفون اليسار المغربي بالعروبي، فهذا غير صحيح، ربما بعض اليساريين قوميين وبعض الأحزاب لا علاقة لهم بالتوجه البعثي، فاليسار قيم ومنهج ينصير للطبقة الكادحة، وليس لعرق معين...
* كيف تقرأ نتائج الانتخابات التشريعية لـ 2016؟
* نتائج الانتخابات كانت متوقعة بشكل عام، إلا أن الملاحظ هو أنها عرفت منافسة غير شريفة بين قطبين، استعملت فيها جميع الأساليب، حتى البكاء واستجداء الأصوات، واستعمال الدين والمال، والتنازع بالألقاب، فعوض تقديم كل حزب لبرنامجها الانتخابي والدفاع عنه بشكل موضوعي، وترك الفرصة للمواطن أن يختار، ركب حزب العدالة والتنمية على مفاهيم مثل «التحكم»

أسئلة 3 ليلة عمر إسمي إعلاني

* ما هي قراءتك لفشل جل الفعاليات الأمازيغية التي خاضت غمار الانتخابات التشريعية الحالية، رغم الشعبية التي تمتع بها؟
* أولا، عدم الحصول على مقعد برلماني ليس فشلا ذريعا، ففي كل منافسة هناك رابح وهناك خاسر، ونحن نعرف أن الكثير من المرشحين، هم إما أعيان وأشخاص تتوفر لديهم كل الإمكانيات المادية لخوض غمار الانتخابات البرلمانية، أو ناشطين بأحزاب تتوفر على قاعدة انتخابية وفيه (العدالة والتنمية)، ومن جهة أخرى هناك أشخاص ترشحوا للانتخابات «ترشحا نضاليا»، وخوضهم للاستحقاقات التشريعية ليس من أجل الظفر بمقعد برلماني فقط، بل كذلك لمواجهة مظاهر الفساد والرشوة ومختلف الخروقات التي تشوب العملية، وكذا للتواصل مع المواطنين وتوعيتهم بحقوقهم، والتعريف ببرنامج أحزابهم استعدادا لمختلف الاستحقاقات القادمة...
فيما يخص الفعاليات الأمازيغية التي تقدمت للانتخابات التشريعية، فهو لا يشكلون كتلة متجانسة، فمنهم من ترشح باسم أحزاب إدارية هدفها الحصول على أكبر عدد من المقاعد، بغض النظر عن التسويق للبرنامج السياسي، ولما يتضمنه هذا البرنامج من مقترحات تهم تطوير الأمازيغية لغة وثقافة، ولكن هذه الأحزاب غالبا ما تمنح التزكيات لأشخاص قادرين على المنافسة، خصوصا الأعيان، وليس لمناضلين يدافعون عن الأمازيغية وعن مبادئ الحزب، من جهة أخرى هناك من ترشح باسم أحزاب يسارية خصوصا «فيدرالية اليسار الديمقراطي»، وهنا يمكننا الحديث عن حالة الناشط الأمازيغي والإعلاني عبد الله بوشطارت، الذي ترشح بدائرة سيدي إفني للثباري على مقعدين نيابيين، فالحزب اختار بوشطارت ليمنحه التزكية لكونه يعرف أن الأمر يتعلق بناشط أمازيغي لديه توجه يساري، لأن فيدرالية اليسار هي التيار السياسي، ربما الوحيد، الذي اعتمد مسطرة صارمة لمنح التزكيات، حيث أن كل المرشحين الذين قدمتهم الفيدرالية هم إما مناضلين من الأحزاب المشكلة لها (الإشتراكي الموحد، الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، المؤتمر الوطني الإتحادي)، وإما ناشطين من حركات تقدمية وحداثيّة مناصرة لقضايا الشعب ومن ضمنها الحركة الأمازيغية...
وفي هذا الإطار دخل بوشطارت الحركة الانتخابية، باسم الفيدرالية لمعرفته أن هذا التيار هو الوحيد الذي يتماشى مع بعض قناعاته، وإن كان يختلف معه ربما، في كيفية طرح بعض القضايا، تلك التي تهم الأمازيغية، كما أنه دخل الانتخابات وهو يعرف مسبقا أن ترشحه نضالي، وأن الفوز بمقعد نيابي يقتضي بناء تراكم للمستقبل، كما أنه ركز على فضح بعض الخروقات والتجاوزات التي شابت العملية بدائرته...
من جهة أخرى، هناك ترشح آخر لشباب من الحركة الأمازيغية، بدائرة الرشيدية، يتعلق الأمر بـ «أعمر ودي»، الذي ترشح باسم حزب «اليسار الأخضر المغربي»، وتمكن بالفعل من الحصول على مقعد برلماني، ومن خلال الأصدقاء التي وصلته، فنجاحه يتعلق بدعم القبيلة له، بالإضافة إلى تجاوب عدد من المواطنين الذين فقدوا الثقة في بعض الأحزاب وعلى رأسها العدالة والتنمية بعد توالي فضائح رئيس الجهة، وبالتالي فالأمر لا يتعلق بانتمائه للحركة الأمازيغية بشكل حصري، فمعظم مناضلي الحركة ربما، قاطعوا الانتخابات...
وبالتالي فعدم حصول بوشطارت على مقعد، وفوز أعمر ودي، لا علاقة له بفشل طرح خطاب أمازيغي في منطقة، ونجاح طرح هذا الخطاب في منطقة أخرى،

الانتخابات والدراما الكوميدية



محمد البوسعيدي

عيناى غيش الضباب لعل استوعب لغة ما بعد الانبساط لاجد الطامة الكبرى في 43% من الشعب لم يع بعد فصول المرحة وصفق بكتلتا يديه، الا ان نهاية العرض الكاريكاتوري لم ينته هنا بل انتهت الحرب الطاحنة عفا الانتخابات، بجرى وندوب وديون ومطلقات، وشيكات، وضمائم وعود، فكم من واحد فقد امواله الى اخر فقد كرامته واخر واخرون غيروا جلداتهم لمرات، يصبح مؤمنا ويمسي مربي حمام، واخر كاتبا ويمسي سائق جرار. واخر فلاحا ويمسي خضارا يقيم القسط بالميزان، حتى الشوارع توحى بجيوش مرت من هنا حتى وضعت الحرب اوزارها، واخيرا وجدت شيئا اضحكني، قوله احد «المكردعين» الذي خانته الجيب قائلا : سترون ان شاء الله في 2021 سارد الاعتيار، اذناك فطنت ان المسرحية ستطول، وان المخرج يبدع في الحبكة مادام المتفرجون كثر.

في اشارة قوية في احدى المقابلات التلفزيونية لرئيس الحكومة المغربية اشار انه ليس هو من يحكم في المغرب، امر جعلني اتساءل اذا كان من ينتخبهم الشعب لا يحكمون، فما الجدوى من الانتخابات ان؟ لم انتظر الجواب ومررت مرور الكرام، لاوقف على امر اكثر عوصا على فهمي، ارتابت ان اسميه ب «ديموقراطية الانبساط» حيث كل الاحزاب واخر شيتين : احترام الاسبقية، والرغبة في التواجد في شيء لا يحكم، ثم تدرجت الى الامام عساني اجد شيئا اعلى به ديموقراطية مزعومة في بلدي، لاجد شيئا اخر اكثر فداحة لم اجد له من عنوان الا « لعب الصبيان » حين علمت ان الفائز الاول يبحث عن ود الاستقلالي الذي فر من قاربه بالامس القريب وترك الفوضى العارمة وعطل امور السياسة لازيد من شهرين، ثم يصبح بين عشية وضحاها من المقربين، ثم اقرين قال فيهم وقالوا فيه ما لم يقله مالك في الخمر اصبحوا بالاحضان يستقبلون. ثم مسحت عن

الحركة الأمازيغية ورهانات الانتخابات التشريعية



كريم شانا

مطروح البث في انتخابات 2016 و ذلك لعدة اعتبارات نوجزها في السنوات الأخيرة أضحى المد اليميني يسيطر على العالم و أضحى الحكومات أكثر ميلا للفكر المحافظ و كذا أصبحت الحريات الفردية عرضة للانتهاك في مجموعة من الدول التي كان يعول عليها الفاعل الأمازيغي للضغط على الحكومة المغربية لحماية مكتسباته. • تمركز الحزب اليميني فكريا على رأس الحكومة المغربية أبان عن قدرة هائلة على تبديد مكتسبات الفاعل الأمازيغي و كذا تحقير إنجازاته، بل و حتى التنكيت عليه في إطار منهجية محكمة للقضاء عليه و لا ننسى أن صعد هذا الحزب كان بسبب تقاعس الفاعل الأمازيغي في المشاركة في الانتخابات 2011. • الطريقة التي تم بها إعداد القوانين التنظيمية المرتبطة باللغة الأمازيغية و المجلس الوطني للغات و الثقافة المغربية تبين استهتار الحزب الحاكم بالحركة الأمازيغية و في حالة نجاحه من جديد فإن أول شيء سوف يقوم به هو إقرار هذه القوانين في البرلمان المغربي. • رغم أن اليسار عرف انتكاسة قوية بالمغرب إلا أن أحزابه تظل البديل الأفضل للفكر اليميني المسيطر حاليا ولدى وجب دعم هذا اليسار من خلال المشاركة، حيث أن خيار المقاطعة يخدم بشكل كامل مصالح الأحزاب اليمينية المتوفرة على قاعدة صلبة من الأنصار. • لم يشكل مقاطعة الحركة للانتخابات طيلة 20 سنة (منذ انتخابات 1997) أي تأثر في عمل المؤسسة المنتخبة. هذه النقطة هي فقط جزء من الأسباب التي توجب على الفاعل الأمازيغي التفكير مليا قبل المقاطعة إضافة إلى أن كونه مشارك فعلا في الانتخابات سوف تجعل له قيمة جديدة أمام الأحزاب التي سوف تكون مضطرة لإدماج شروطه في برامجها. • منسق تنسيقية سوس للجمعيات الأمازيغية

تطرح مسألة الانتخابات التشريعية على الحركة الأمازيغية بالمغرب دائما سؤال المشاركة (هل أشارك أم أقاطع أو أراقب). الانتخابات التشريعية لسنة 2016 لا تختلف في جوهرها عن هذا الحال. وإذا كان موقف الفاعل الأمازيغي في انتخابات 2007 مختلف بين من يقاطع كالشبكة الأمازيغية والحزب الأمازيغي وبين من يدعم كالعصبة الأمازيغية لحقوق الإنسان أو من يدعو للمراقبة و التزام الحياد كالنسيج الجمعي الأمازيغي. معطيان جديان في سنة 2011 سوف يربك حسابات الحركة الأمازيغية و يجعلها مرة أخرى عرضة للتفرقة أول المعطين هو الربيع الأمازيغي و حركة 20 فبراير التي شارك فيها الفاعل الأمازيغي بقوة وكانت تهدف للتغيير الشامل وتدعو لمقاطعة كل التظاهرات المخزنية بما فيها الانتخابات، بينما المعطي الثاني هو إقرار دستور 2011 الذي أقرن الأمازيغية كلفة رسمية في استجابة جزئية لمطالب الحركة الأمازيغية منذ بيان شفيق لسنة 2000، ارتباك الحركة تجل في غياب مواقف موحدة كما سنة 2007 حيث أنه و إن دعا الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي و من يدور في فلكه للمقاطعة إلا أن الأمر ترك للأشخاص كل يقرر حسب خيارته، خصوصا بعد التحاق مجموعة من الفاعلين الأمازيغ بركب الأحزاب و مشاركتهم في انتخابات الجماعات 2009، و لكن الملاحظ أن غالبية الحركة اتخذت قرار المقاطعة من منطلق مساندة مطالب حركة 20 فبراير. هذه السنة و بعد 20 سنة من ميثاق أكادير المشكل لأرضية النضال الأمازيغي بدأ مجموعة من الفاعلين الأمازيغ يدركون عدم جدوى مقاطعة الانتخابات و على رأسهم الحزب الديمقراطي الأمازيغي الذي انظم لتحالف أمازيغي أطلق عليه اسم تامونت كان هدفه توحيد جهود الفاعلين الأمازيغ للاندماج في الفعل الحزبي و كان من أهم خطواته التنسيق مع حزب التجديد و الإنصاف قبل أن ينسحب من هذا التنسيق و يتحول لجنة تحضيرية لحزب تامونت. هذا التغيير سوف يظهر أيضا على مستوى خطاب الأمين العام السابق للحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي أحمد الدغرني الذي دعا جميع المناضلين الأمازيغ إلى ضرورة التسجيل في اللوائح الانتخابية من أجل تبيان قوة الفاعل الأمازيغي دون أن تتبعها دعوة للمشاركة في عملية التصويت. و في انتظار أن يكون للأمازيغ حزبهم، فإننا نرى أن خيار المقاطعة ليس



تسييس الأمازيغية... هل لإعادة الإنتاج الإيديولوجي العروبي أم لتمزيغ الفكر السياسي؟

الشارع، سيشكل تهديدا حقيقيا للنخبة الحاكمة ولمصالحها مستقبلا، ولو أن ظهور خلل في علاقات الحكام بالمحكومين، وبالأخص حين ظهور الأزمة بين مؤسسات الدولة والمناضلين الأمازيغ تراعت للنخبة الحاكمة، وكأنها أزمة خاصة بموقع الأمازيغ، التي تجعل من دواليب السياسة أو أقل بشكل أدق، ظهر غياب الأمازيغية عن السياسة وكأنه السبب الرئيسي في تولد تلك الأزمة. وترى تلك النخبة في ضرورة انتهاج سياسة الإدماج والإعلان مباشرة بعد ذلك عن فشل الأمازيغية في المنظومة السياسية، أسلوبا يمكن أن تتراجع به شعبية الحركة الأمازيغية في الأوساط المغربية، بقدر يعدها، ولو مرحليا، عن دائرة الصراع السياسي. فدور إدماج الأمازيغية في الحقل الحزبي يكمن في ضبط إيقاع النضال الأمازيغي بشكل يحتوية ويفشل العملية في الآن نفسه، حيث راهنت النخبة العروبية على هذه الاستراتيجية، وجعلت منها سلاحا فعلا تستخدمه بشكل لا يخلو من الدهاء في ممارسة سياستها الإيديولوجية المعادية للأمازيغية، وهي تستخدمه في ميادين عديدة، كلما أرادت إخفاء الطابع العروبي لسياساتها هذه. هذه إذن، الأهداف الخفية التي تتخذها عملية تسييس الأمازيغية، أكثر من الأهداف الظاهرة، وهي كذلك، تلعب دور التضليل الإيديولوجي في طمس تلك الأهداف الخفية، فالنخبة العروبية تلجأ إلى إخفاء هذه الحقيقة العارية بإظهارها في شكل يقلبها إلى نقضها. وهنا يكمن الدور التضليلي في إظهار الأشياء على عكس حقيقتها، وفي إظهار السياسة الإيديولوجية القومية بمظهر السياسة العامة التي تهدف إلى خدمة الأمازيغية. إن مدى تحقق السياسة الإيديولوجية التطويقية، ليس رهنا بإرادة النخبة الحاكمة وحدها، فحقل التحزيب من حقول الصراع السياسي، والهجوم العروبي على الأمازيغية، من خلال إظهارها بمظهر العجز السياسي، يقابله دفاع عن هذا التسييس من قبل «نسطاء الحركة الأمازيغية»، إلا أن هذا الدفاع يتم بأدوات الخصم، أيكون ذلك عن وعي أم عن سذاجة سياسية لهؤلاء النسطاء؟ فهل الأمازيغ قادرين على التصدي للسياسة العروبية المنهجية ضد الأمازيغية، وعلى تعزيز موقعها الشعبي ودعمه ضد هذه السياسة بالذات، وتمزيغ الفكر السياسي؟

الذي يتحكم فيه؟ إن السبب المركزي الذي دعا النخبة العروبية، في الفترة الراهنة، إلى ضرورة انتهاج سياسة تعتمد فيها على تسييس الأمازيغية هو ظهور خلل في علاقات التوافق السياسي واللاتوازن الطارئ بين الفرقاء السياسيين والمدنيين، التي تجعل من التنظيمات المدنية الأمازيغية على الخصوص قطاعا مرتبطا بالتوجه العروبي للحكم لا مكونا مستقلا فكريا وتنظيميا، لأن الإستقلالية تهدد مصالح هذه النخبة السياسية، من خلال عدم الإعتراف بشرعية التنظيمات السياسية التي تتزعمها النخبة ذاتها. وبذلك قامت هذه النخبة بمحاولات متتالية لإدخال فاعلين في الحقل الأمازيغي في تنظيماتها بشكل مباشر أو غير مباشر، عبر نهج استراتيجية إعادة النظر في التوجه الإيديولوجي للدولة ولأحزابها التي تعاقبت على الحكم، عبر نهج استراتيجية جديدة تتوخى «الإنفتاح والإستفناس» إلى حد التطويع للفاعل الأمازيغي وللنظر الذي يحملها، حتى أصبح الجميع يلهث وراء فكرة التسييس والتحزيب، معتقدا أن هذا التسييس هو المنقذ الوحيد للأمازيغية من أزمتها الراهنة. لكن من الضرورة الإشارة هنا إلى أن القوة الدافعة لهذا الوهم، الذي يهم بالأساس تسييس الأمازيغية، كانت تكمن في الضغط المتزايد للمناضلين الأمازيغ على هذه النخبة، أي في صراع إيديولوجي كانت تخوضه «الحركة الأمازيغية» ضد نخبة «الحركة الوطنية»، من أجل انتزاع الحق للأمازيغية في الوجود. وتاريخ محاولة التسييس يشهد على ذلك، وعلى أن هذا التسييس قد ارتبط دوما، ولا يزال مرتبطا بقوة الحركة الأمازيغية في حقل الصراع الإيديولوجي. ومن الطبيعي جدا أن تتم الأشياء على هذا الشكل، والأمر هنا يتعلق بالموقع الذي تحتله الأمازيغية في السياسة، فالموقع هذا يتناسب اطرادا مع قوة الحركة الأمازيغية في حقل الصراع. إن المشكلة ليست مطروحة على المستوى التقني واللوجيستيكي لعملية إدخال الأمازيغية إلى مؤسسات الدولة، كما يعتقد البعض، بل الأمر متوقف على موقع هذه الحركة في الصراع الإيديولوجي الذي تعيشه البلاد، حتى ظهرت، نتيجة هذه السياسة، حركة أمازيغية مزيفة مكونة ممن أحبطوا بعناية هامة وأسندت إليهم مهمة التسييس الكاذب للأمازيغية. وهي ضربة استباقية، حينها وعت النخبة القائمة على الحكم، أن توسع النضال الأمازيغي أو تزياده بالشكل السليم في

التوجه العروبي القومي تهدف دوما، في مختلف ممارساتها الإيديولوجية، إلى تأمين تحقق هذا الشرط الأساسي. أي إلى تأمين التحقق المؤسساتي لعملية إعادة إنتاج علاقات الهيمنة هذه. إن من المستحيل على هذه النخبة أن تنتهج سياسة ثقافية أو إدارية... تضر بمصالحها الإيديولوجية كخبة أخذت بزماد الحكم في البلاد، والأسس التي تقوم عليها هذه النخبة في حقل الثقافة مثلا، هي الأسس التي تقوم عليها سيطرتها الإيديولوجية، وهي أسس تكمن في قاعدة بنية علاقات الإنتماء للعروبية التي تجعل من النخبة ذاتها قائمة على الحكم، والحفاظ على هذه البنية من العلاقات، يكون قبل كل شيء بالحفاظ على التوجه العروبي للدولة، وبالانتهاج السياسية الإقصائية الضرورية للحفاظ عليها، معنى هذا أن تأمين السيطرة الإيديولوجية لحفدة رواد «الحركة الوطنية» هو نتيجة لصراع إيديولوجي تمارسه هذه النخبة الحاكمة في شتى حقول الصراع. ومن الضروري إذن، بالنسبة لهذه النخبة، أن تؤمن بشكل مستمر، في ممارسة صراعها الإيديولوجي، بنظام هذه العملية في تجدد علاقات الحكم. وهو ما يسهل علينا فهم الأساس الإيديولوجي الثابت، في سياسة النخبة المغربية ذات التوجه العروبي، بشكل يمنع كل ما من شأنه أن يحدث خلا في التحقق المؤسساتي لتلك العملية الأساسية المنحدت عنها، أي بشكل يمنع أي تجدد في السياسة من أن يصير عائقا تجاه تحقيق هذه العملية. ولعل بذلك أن السياسة الثقافية في البلاد يتحكم فيها ميدان أساسيان، أولهما يتلخص بشكل عام في تأمين الشروط الثقافية الضرورية لتجدد هذه النخبة بأبنائها ويتجدد الرعا من الشعب بأبنائهم أيضا، فيبقى بذلك كل فرد من موقعه الاجتماعي المكسر بانتنائه الجغرافي، ولئن شذ عن المبدأ أفردا، في ظروف معينة، فسيبقى المبدأ صحيحا بالنسبة لتجدد هذه النخبة. وثاني المبدأين، يتحدد في إحكام هذه النخبة ذات الترتيبية والتوجه العروبيين، على تطور الوعي الاجتماعي بشكل يقلب فيه أي أمازيغي تلك الهيمنة، أي حسب موقعه الفعلي من علاقات الحكم القائمة. لكن، ما الجديد الذي لمسناه، من خلال تطويع الأمازيغية، في سياسة النخبة العروبية في حقل السياسة؟ وما هي الأسباب الكامنة وراء عملية التسييس هذه؟ وفي أي شروط ظهرت هذه العملية؟ وما أهداف هذا التسييس، وما هو المنطق

■ سعيد باجي

بصر بعض الفاعلين الأمازيغ، على أن وضعية الأمازيغية داخل دواليب السلطة العليا هي على ما يرام، ويبدلون مجهودا نضاليا وإعلاميا كبيرا في محاولة لإظهار تعنت الحكومة (الحكومات) القائمة في التزاماتها تجاه تفعيل قرارات هذه السلطة المخزنية، بما تفرضها عليها مسؤولياتها السياسية، لكن عناصر أخرى يكشف عنها الواقع، تؤكد أن وضعية الأمازيغية في أجندة القصر وأحزاب السياسة على السواء لاتعدو أن تكون مجرد مناورات، وتؤكد المعطيات التي تم تداولها في الوقت الراهن، داخل مختلف مؤسسات السلطة، عمق الأزمة وخلفيات سياسية غير بريئة، تنطلق في هذا الربط أساسا من الكيفية التي جرى بها تدبير ملف الأمازيغية، منذ فسحة أجدير، وقيل هذا بقليل صدور بيان حمل إسم «ميثاق من أجل أمازيغية المغرب»، إذ أن حصول ذلك مباشرة بعد تولي السلطان الجديد الحكم، كان واضحا منه الدور السياسي الذي تعول عليه السلطة لتلعبه داخل المشهد السياسي المغربي. المعطي الجديد الذي يبرز هذه الأزمة يتعلق بالأسس العامة التي تقوم عليها تلك السياسة التي استدرجت من خلالها تلك الأطراف للتعاقد للقيام بها، من أجل تحديد الإتجاهات الجديدة للأمازيغية فيها. مما لا شك فيه، أن النخبة ذات التوجه العروبي، هي المسيطرة في تدبير المؤسسات، فهي التي تملك سلطة الدولة، وتستخدمها في اتجاه مصالحها الإيديولوجية، والنخبة هذه مسيطرة اقتصاديا وسياسيا وإيديولوجيا، معنى هذا أنها تمارس سياستها الإيديولوجية في مختلف الحقول الاجتماعية، والتوافق الذي شهده المشهد السياسي المغربي في مرحلة ما سمي بالتوافق التناوبي، بين هذه الحقول ضروري لاستمرار وجود هذه النخبة وتأييد سيطرتها، أي أن التوافق بين السياسة الثقافية لهذه النخبة وباقي الحقول، في منتهى الضرورة، التي تؤيد منطق السيطرة نفسها. فالأحزاب المنتهجة عن «الحركة الوطنية» تمارس سيطرتها الإيديولوجية في شتى الحقول الاجتماعية بشكل لا بد فيه أن تتجدد باستمرار الشروط المادية لسيطرتها هاته.

إن التجدد المستمر لعلاقات الحكم التي تجعل من وريثة «الحركة الوطنية» نخبة حاكمة هو الشرط الأساسي لتحقيق عملية الحكم نفسه، والنخبة ذات



•••••

30 2016



bmcebank.ma

••••• 2016-2020

•••••

••••• +18% •••••

••••• 2015 •••••

••••• +13% •••••

••••• +18% •••••

••••• +14% •••••

••••• +8% •••••

••••• +10% •••••

••••• +14% •••••

••••• +8% •••••

••••• +17% •••••

•••••

••••• +19% •••••

••••• +17% •••••

••••• +7,4% •••••

••••• -6% •••••

••••• 67% •••••

••••• +6% •••••

••••• +8% •••••

••••• +14,35% •••••

••••• 2016-2020

•••••

•••••

•••••

•••••

•••••

•••••

•••••

•••••

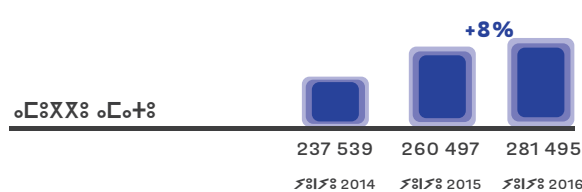
TCAM* 2014-2016 +18%



TCAM* 2014-2016 +9%



TCAM* 2014-2016 +9%



•••••

•••••



••••• 64%
••••• 27%
••••• 9%

CÈDRES EN PÉRIL À TOUNFIT EN HAUT ATLAS ORIENTAL VIVEMENT UNE VRAIE DÉMOCRATIE LOCALE POUR PROTÉGER LA CÉDRAIE

* Saïd AFOULOUS

D'aucuns, s'intéressant au cèdre de l'Atlas, entendent parler de « cimetièrre de la cédraie » sans avoir jamais vu de quoi il s'agit au juste. Néanmoins ils savent que ça correspond à quelque chose de tragique se traduisant par des agressions contre des arbres centenaires d'une des forêts naturelles marocaines parmi les plus précieuses, inscrite sur la liste du réseau mondial des réserves de biosphère par l'Unesco en mars 2016 (1). Dans le texte inséré à l'occasion de cette inscription, on souligne le fait que le Maroc détient 75% de cette essence forestière méditerranéenne dans le monde. Ce qui dote le Maroc d'une spécificité toute particulière. Or ces démembrements de cette essence endémique, pour tragiques et sacrilèges qu'ils soient, sont malheureusement devenus monnaie courante depuis des décennies. Il y a du sacrilège dans ces actes de destruction du fait que ces grands arbres, parfois plusieurs fois centenaires, ne font pas partie des arbres plantés par l'homme. Il s'ensuit qu'ils représentent des dons de la nature, irremplaçables et qu'on ne pourrait plus retrouver une fois qu'ils ont été coupés. Avec eux tout un monde disparaît de manière irréversible. Y compris un univers de biodiversité avec flore et faune dont l'habitat est détruit.

Ces actes ont fait couler beaucoup d'encre et fait l'objet de reportages audiovisuels, mais apparemment en vain. Bien au contraire, les agressions contre l'arbre se poursuivent.

* Nouveaux massacres de cèdres centenaires

Ainsi dans la matinée du mercredi 24 août 2016, au cours d'une visite à la forêt de cèdres, dans les environs de Tounfite, province de Midelt, effectuée avec l'acteur associatif Mohamed Attaoui, président de l'Association Avenir du Cèdre et du Mouflon, il a été constaté le spectacle désolant de plusieurs grands cèdres, abattus à la tronçonneuse avec leurs branches feuillues (voir photos). C'était dans le petit vallon faisant partie intégrante de la forêt dite Oualmehrab. L'endroit est un lit d'oued creusé par les torrents de pluie de montagne dans cette partie de la chaîne du Haut Atlas oriental très visitée par les bûcherons à l'approche de la saison d'automne du fait de sa relative proximité du village de Tounfite. La scène macabre montre que des braconniers avaient sévi en coupant plusieurs grands arbres sans pouvoir tout emporter. À côté des immenses troncs abattus, longs de plusieurs dizaines de mètres, des grumes coupées ça et là, il y a tout un tapis de débris, copeaux de bois jonchant le sol sur une grande surface. Preuves qu'on s'était acharné à découper dans la précipitation des parties de troncs pour pouvoir plus facilement les emporter avant le lever du jour.

D'après Mohamed Attaoui, fervent défenseur du cèdre dans la région de Tounfite et le premier à avoir dénoncé le drame des enfants d'Anfgou en 2007, ce genre de situation de « cimetières de la cédraie » comme on l'appelle communément, est malheureusement très courant. D'ailleurs, interrogeant des bûcherons qui transportaient les bûches de bois mort en prévision de la saison froide, il apprend que, bien plus loin, dans le même vallon, d'autres grands arbres sont abattus à la tronçonneuse avec le même spectacle révoltant. Combien d'autres régions subsistent cette hémorragie des coupes illégales sans que les autorités compétentes y mettent le holà. Les braconniers du cèdre sont bien équipés d'instruments et rôdés aux coups de mains de pillage pour abattre et découper les grands arbres dans un temps record.

« Ils emportent ce qu'ils peuvent et reviennent pour découper en morceaux les troncs restants et les charger sur des bêtes et des camions », raconte Mohamed Attaoui qui avait depuis les années 1990 dénoncé ce trafic. Par ailleurs il regrette que souvent les gens, quand ils pensent au cèdre, n'ont en tête que le Moyen Atlas et ou-

blent que cèdre c'est aussi le Haut Atlas oriental. Selon lui on a tendance à oublier que cette partie de la cédraie existe d'où le fait qu'elle ne bénéficie guère d'attention.

D'après des estimations, des hectares de cèdres partent en fumée chaque année dans l'ensemble de l'aire de la cédraie Haut Atlas, Moyen Atlas et Rif. En grande partie à cause du braconnage, affirment des acteurs associatifs. Côté officiel on avait toujours pointé la sécheresse, le réchauffement climatique, le dépérissement par les parasites et le surpâturage comme les causes majeures du recul de la cédraie. Selon ce point de vue, le braconnage ne représenterait donc qu'une partie d'une foultitude de causes. Là on semble s'orienter vers une logique de dédramatisation en semblant placer le phénomène de rétrécissement de l'aire de la cédraie dans un contexte mondial de recul des forêts sous l'impact du changement climatique.

Mais si l'on admet volontiers que la sécheresse et le réchauffement climatique ont eu des impacts considérables sur la cédraie, il n'empêche que le braconnage, la surexploitation de l'aire du cèdre par les coupes abusives et le surpâturage des troupeaux de moutons (jusqu'à un million de têtes), ont eu des incidences beaucoup



plus graves entraînant surtout la décimation des immenses arbres qui valurent à la cédraie marocaine la dénomination emblématique de « forêt cathédrale », empêchant au surplus la régénération naturelle et menaçant un écosystème fragile.

De son nom scientifique *cedrus atlantica*, le cèdre est désigné en tamazight par le mot idyél (pluriel adyal), et en arabe par al-arz. Le cèdre de l'Atlas est un arbre majestueux qui a une croissance lente, n'atteignant l'âge adulte qu'au terme de trois décennies. Il est souvent accompagné par des peuplements de chêne vert. Pendant sa croissance vers l'âge adulte, il est fragile car il meurt si des ruminants le broutent en semis. Son aire se situe sur les hauteurs soit à des altitudes allant de 1500 mètres à plus de 3000 m avec des hivers rudes et neigeux. Depuis des temps immémoriaux l'homme a vécu à ses côtés, développant des traditions pastorales. De ce fait il est au centre d'une culture orale amazighe (poésie, légendes, contes) des plus riches témoignant du rapport étroit entre l'arbre et les populations amazighophones autochtones. Celles-ci, ont plus d'une raison pour s'attacher à lui, puisque les hauteurs où il siège représentent un véritable château d'eau qui irrigue les exploitations agricoles et fruitières tout alentour et tout au long de l'année.

Mais d'où vient qu'on s'en prenne à l'arbre avec un tel acharnement ? Tout simplement parce que le cèdre offre un bois d'œuvre très précieux, objet de convoitises insatiables en tant que matière première pour le façonnement de beaux meubles d'ébénisterie, portes, plafonds sculptés et peints ainsi que d'autres fastueuses décorations des maisons de luxe et riad dans les villes comme Marrakech, Essaouira ou Fès.

Le cèdre serait donc victime de son succès. Un mètre cube de bois de cèdre coûte 14.000 dh selon certaines estimations et jusqu'à 30.000 dh selon d'autres. Du coup il suscite une frénésie mercantile surtout dans le marché noir de braconniers où les prix au rabais trouvent preneurs parmi la multitude de receleurs de bois avides de gains faciles. Ce trafic sera à terme la cause de l'agonie de la forêt et l'extermination de l'arbre, affirment des acteurs associatifs. Du reste depuis 2013 le cèdre de l'Atlas est placé sur la liste des espèces menacées de disparition par l'Union internationale pour la conservation de la nature (2). Aujourd'hui on sait que le fond du problème de l'acharnement sur la cédraie est la démocratie locale qui ne fonctionne pas dans le bon sens. Plus grande richesse pour des communes rurales, après l'agriculture et l'élevage, l'exploitation forestière du cèdre draine depuis des décennies des recettes faramineuses qui ne profitent pas au développement économique et social de la région pour relever le niveau de vie de la population en aménageant et améliorant les infrastructures de base. Or, comme su et ressassé, ce développement est seul garant de la protection de la cédraie, sur le long terme, par les riverains de la forêt eux-mêmes.

La seule explication de la poursuite de la destruction de la cédraie est que les mesures de protections adéquates ne sont toujours pas prises dans une perspective de long terme. Bien plus, d'après des acteurs associatifs, des complications locales seraient à l'origine de la décimation de la cédraie dans cette région.

« La seule richesse naturelle de valeur inestimable continue à être dilapidée pour le profit d'une minorité qui se sustente de l'économie de rente, alors que la population de jeunes marginalisée, souffrant du chômage, est livrée à elle-même » observe un acteur associatif.

Au moment où le Maroc organise la grande manifestation COP 22 sur les changements climatiques en novembre prochain avec pour thème « L'atténuation des effets des changements climatiques et innovation en matière d'adaptation », il n'est que temps de prendre les mesures adéquates pour protéger l'un des plus importants patrimoines naturels du Maroc qu'est la forêt de cèdre, le dernier rempart contre la désertification. Parmi ces mesures il y a la nécessité d'appuyer une véritable démocratie locale qui fasse de la cédraie un levier de développement.

* Le cèdre compagnon de civilisations

Le cèdre peut vivre plus de mille ans. Arbre à branches tabulaires, feuilles en aiguilles persistantes, il peut atteindre une circonférence de tronc de dix mètres à la base et dépasser une hauteur de plus de soixante mètres d'où sa beauté majestueuse. Dans le monde, les forêts naturelles de cèdres sont rares. À l'origine on parle du cèdre du Liban évoqué dans le poème biblique, « Le Cantique des cantiques », jusqu'à devenir le symbole de ce pays. Seulement au Liban il ne reste plus que quelques deux mille

hectares de cette essence forestière. Les vraies cédraies se trouvent au Maroc, en Algérie et en Turquie. Au Maroc le cèdre est réparti entre le Haut Atlas, le Moyen Atlas et le Rif totalisant 130 mille hectares. Comme le rappelle le communiqué de l'Unesco concernant l'inscription de la cédraie marocaine sur la liste des réserves de biosphère, le Maroc détient 75% de cette essence au niveau mondial.

Le bois de cèdre, de qualité supérieure, odoriférant, imputrescible, a toujours accompagné la civilisation humaine depuis l'antiquité. Dans la Bible on en parle pour les palais de Salomon. Les Romains en avaient apprécié les qualités nonpareilles dans l'édification des monuments et édifices à haute valeur esthétique et urbanistique. Au Maroc et en Andalousie il avait accompagné l'architecture pour la construction des maisons, riad, palais, casbahs, grandes mosquées dont Qaraouiyyine et Koutoubia, mausolées, prestigieuses médersas dont Bouanania à Fès et Ben Youssef, grandes portes des villes, vantaux, minbars, auvents monumentaux comme celui de la medersa Attarine, moucharabiehs, ameublements etc. (3). Grâce à son bois imputrescible, il permet la transmission des beaux monuments historiques de générations en générations, d'où son apport considérable pour le développement des arts, l'artisanat et la pérennité de la mémoire. C'est grâce à lui en effet que des monuments médiévaux sont restés debout jusqu'à nos jours faisant preuve d'une étonnante vitalité. Il avait au surplus permis de développer un style artistique de sculpture et peinture sur bois typiquement marocain dont des études scientifiques fouillées font état comme l'excellente étude réalisée par l'anthropologue marocain Ali Amahan sur la poutre idrisside de Qaraouiyyine, décrivant un art marocain de sculpture et peinture sur bois de cèdre, puisant dans le substrat de culture amazighe et s'appropriant en les réinterprétant les apports oriental et andalou (4).

Le succès du cèdre de l'Atlas au-delà des frontières est un fait établi puisque depuis le XI-Xème siècle il n'a cessé d'être planté avec grand succès dans le cadre de programmes de reboisement en Europe (le sud de la France) aux Etats-Unis (Pennsylvanie notamment) et en Russie à partir de 1890 (Crimée et Caucase).

Jamais sans doute on n'aurait pensé, auparavant, pouvoir percer à jour le secret des périodes cycliques de sécheresse qui frappaient le Maroc avec parfois plusieurs années de suite, comme la période exceptionnelle de 1979-1984. Or le cèdre possède une véritable mémoire du temps et de la succession des années pluvieuses et sèches. Dans ce sens il avait fait l'objet d'études scientifiques qui avaient permis de démontrer notamment que les années sèches et les années pluvieuses étaient signalées dans le tronc grâce aux cernes annuelles de croissance. Comme expliqué dans l'ouvrage collectif « Le cèdre de l'Atlas mémoire du temps » (5) des scientifiques marocains et belges avaient ainsi découvert, entre autres, grâce à l'examen d'un cèdre millénaire, que les années de sécheresse qui durent cinq à six ans de suite, comme celle de 79-84, interviennent au Maroc tous les quatre cents ans.

1-http://www.unesco.org/new/fr/media-services/single-view/news/20_sites_added_to_unescos_world_network_of_biosphere_reserve/#.V91yDYjwdU

2-<http://www.ecologie.ma/le-cedre-de-latlas-classe-en-danger-dans-le-rapport-2013-de-iucn/>

3- « Le Maghreb à travers ses plantes » de Jamal Bellakhdar, éditions Le Fennec, (2003)

4- « Fès et Florence, une quête d'absolu » éditions Senso Unico, (2008)

5- « Le Cèdre de l'Atlas mémoire du temps » Editions la Croisée des chemins et Mardaga (2006)

ኦሎአኒድ ፍጠራዎች ለግልጽ ስህተት ተዘጋጅተዎት

ተረጎሞና ተረጎሞ

ፊርማ

ፊርማው ግልጽ ተዘጋጅቶ ለመሆኑ ይታወቃል። ፊርማው ፍጠራዎችን ገልጿል።

ግልጽ

ግልጽ ፊርማው ግልጽ ሲሆን ፊርማው ስህተት ስህተት ነው።

ፊርማው ግልጽ ሲሆን ፊርማው ስህተት ስህተት ነው። ፊርማው ግልጽ ሲሆን ፊርማው ስህተት ስህተት ነው። ፊርማው ግልጽ ሲሆን ፊርማው ስህተት ስህተት ነው። ፊርማው ግልጽ ሲሆን ፊርማው ስህተት ስህተት ነው።

ፊርማው ግልጽ ሲሆን ፊርማው ስህተት ስህተት ነው። ፊርማው ግልጽ ሲሆን ፊርማው ስህተት ስህተት ነው። ፊርማው ግልጽ ሲሆን ፊርማው ስህተት ስህተት ነው። ፊርማው ግልጽ ሲሆን ፊርማው ስህተት ስህተት ነው።

ፊርማው ግልጽ ሲሆን ፊርማው ስህተት ስህተት ነው። ፊርማው ግልጽ ሲሆን ፊርማው ስህተት ስህተት ነው። ፊርማው ግልጽ ሲሆን ፊርማው ስህተት ስህተት ነው። ፊርማው ግልጽ ሲሆን ፊርማው ስህተት ስህተት ነው።

AMAZIGHS DU MAROC : UN PEUPLE AUX MARGES DE LA CONSTITUTION

Rapport alternatif de l'Assemblée Mondiale Amazighe au Comité des Droits de l'Homme des Nations Unies concernant le Pacte International relatif aux Droits Civils et Politiques Par rapport au sixième rapport périodique du Maroc qui a lieu lors de la 118-ème session du Comité des Droits de l'Homme du 17 octobre au 4 novembre 2016, notre ONG, l'Assemblée Mondiale Amazighe (AMA) apporte ces observations suivantes concernant le non respect de l'Etat marocain des dispositions constitutionnelles et des conventions internationales concernant les droits du peuple amazigh.

En effet le préambule de la nouvelle Constitution marocaine en date du 1er juillet 2011, affirme la primauté des lois et conventions internationales sur les lois nationales selon les termes ci- après : « Accorder aux conventions internationales dûment ratifiées par lui, dans le cadre des dispositions de la Constitution et des lois du Royaume, dans le respect de son identité nationale immuable, et dès la publication de ces conventions, la primauté sur le droit interne du pays, et harmoniser en conséquence les dispositions pertinentes de sa législation nationale. » .

A part l'article 31 de la constitution qui garantit certains droits économiques, sociaux et culturels, les articles 25, 28 et 29 et autres garantissent les droits civils et politiques. Néanmoins, malgré la ratification du royaume du Pacte précité et de l'adoption de la nouvelle constitution depuis cinq ans, l'Etat et les autorités marocaines ne respectent pas les dispositions légales et n'expriment aucune volonté politique pour traduire sur le terrain certains principes et règles constitutionnels, plus particulièrement en ce qui concerne les droits des personnes autochtones amazighes, bien que ces derniers constituent la majorité de la population marocaine avec une forte concentration dans les massifs montagneux de la région du Rif au nord, dans les villes et les villages des montagnes du Moyen Atlas et du Haut Atlas au centre du pays, dans la vallée du Souss et les montagnes de l'Anti-Atlas, au sud et dans la région saharienne de Tafilalt, au sud-est.

INTRODUCTION :

Dans le préambule de la dernière constitution marocaine, du 1er juillet 2011, il est stipulé : « Bannir et combattre toute discrimination à l'encontre de quiconque, en raison du sexe, de la couleur, des croyances, de la culture, de l'origine sociale ou régionale, de la langue, de l'handicap ou de quelque circonstance personnelle que ce soit ».

Toutefois, cinq années après l'adoption de cette nouvelle constitution, le royaume du Maroc continue à violer les droits les plus élémentaires des populations amazighes en poursuivant une politique de discrimination de fait à leur encontre, comme ça était reconvenue dans les recommandations onusiennes publiées par le Comité des experts chargés de l'examen du rapport officiel du Maroc présenté au Comité onusien des droits économiques, sociaux et culturels lors de sa cinquante sixième session à Genève, le 30 septembre et le 01 octobre 2015/2965. Recommandations qui ont interpellé l'état marocain pour décréter immédiatement les droits linguistiques et culturels amazighes, et figurant dans le pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels... Mais depuis cette date, le gouvernement marocain a fait la sourde oreille sans concrétiser aucune de ces recommandations.

L'autisme des autorités marocaines a eu des conséquences néfastes comme le flagrant viol de l'article 86 de la constitution marocaine par les institutions de l'Etat et qui stipule que « Les projets des lois organiques prévus par la présente constitution doivent avoir été

soumis pour approbation au Parlement dans un délai n'excédant pas la durée de la première législature suivant la promulgation de la dite constitution ». Même si le Conseil des ministres a adopté, à la fin de la législature, dix jours avant les élections législatives, le lundi 26 septembre dernier, les projets gouvernementaux de lois organiques se référant à l'amazighe, ils n'étaient pas encore adoptés par le parlement ni publiés au journal officiel. En plus ces projets de lois de premier gouvernement d'Abdelillah Benkiran sont rejetés à l'unanimité par toutes les organisations amazighes du Maroc, du fait qu'ils sont élaborés sans prendre en considération les revendications amazighes.

II-PRINCIPALES VIOLATIONS DES DROITS DES AMAZIGHS :

DROIT À L'AUTODÉTERMINATION:

A propos de cette question, l'Etat marocain nie complètement le droit à l'autodétermination du peuple amazigh comme le stipule l'article 3 de la Déclaration des Nations Unies sur les Droits des Peuples Autochtones, et qui devait accompagner la nouvelle politique de régionalisation, adoptée sans référendum.

L'Etat marocain a initié l'application du projet de régionalisation élargie et a organisé des élections en septembre 2015 pour désigner les présidents de région. Et si le projet de régionalisation marocain a été conçu en dehors des critères reconnus au niveau international et se base sur des critères sécuritaires et électoraux et répond à un nouveau découpage au niveau administratif du territoire marocain, les résultats des élections régionales ont ramené des présidents de région qui remplissent et émanent du propre centre de pouvoir, choisis à la main. Et nous avons noté notre refus du contenu de ce nouveau projet de régionalisation qui ne se base aucunement sur l'élection au suffrage universel du président et des représentants du parlement régional, et qui ne respectent pas les critères internationaux, en conformité avec le projet des Amazighes contenu dans « Manifeste de Tamazgha pour une confédération démocratique, sociale et transfrontalière, basée sur le droit à l'autonomie des régions », adopté par l'Assemblée Mondiale Amazighe lors de son septième congrès à Tiznit en novembre 2013 (<http://www.amadapresse.com/fr/?p=327>).

Ce dernier est un projet fondé sur la régionalisation politique et la déclaration des Nations Unies relative aux Peuples Autochtones et les expériences internationales avant-gardistes et efficaces. Et nous estimons qu'il est anormal que l'Etat marocain persiste dans sa contradiction avec les projets qu'il présente aux Nations Unies relatifs au Sahara, tel le « projet d'autonomie de Sahara » qui concerne exclusivement le Sahara, sans penser à le généraliser aux autres régions historiques.

2.- NON-DISCRIMINATION, ÉGALITÉ ENTRE HOMMES ET FEMMES, PROTECTION DE LA FAMILLE ET DE L'ENFANT (ART. 2, 3, 17, 23, 24 ET 26) :

En dépit de l'article 19 de la Constitution, qui garantit cette « égalité », en réalité la femme continue à subir toute forme de discrimination, en témoignent les toutes récentes élections du 4 septembre 2015 : sur les douze présidents de régions et sur les 1503 maires élus à la tête des communes urbaines et rurales, le nombre des femmes ne dépasse guère celui des doigts d'une main. Lors de ces dernières élections législatives tenues le 7 octobre 2016, le parlement ne comptera que sur 21% de femmes députées. De toute manière, ces élections ont été marquées par beaucoup d'irrégularités et caractérisées par un haut taux de boycott, et surtout un boycott très notable des



citoyennes et citoyens amazighs, sachant que sur les 26 millions de personnes ayant droit au vote, il n'y a eu que 6 millions qui se sont déplacés aux urnes !

De 2006 à 2016 ni le ministère des Habous et des Affaires Islamiques ni le ministère du Développement Social de la Famille et de la Solidarité, ni l'Agence Nationale de Lutte contre l'Analphabétisme (ANLCA), - en ignorant totalement la langue et l'identité amazighes et leurs reconnaissances constitutionnelles -, ne se préoccupent guère d'intégrer l'enseignement de celle-ci dans l'éducation informelle et au sein des programmes de l'alphabétisation des femmes adultes, qu'elles assurent au sein de divers mosquées, écoles et centres culturels et éducatifs. Le principe de l'égalité homme-femme est malheureusement très loin de la réalité en ce qui concerne la lutte contre la discrimination envers la femme et c'est encore plus marquant par rapport à la femme amazighe.

LIBERTÉ D'EXPRESSION, DE RÉUNION, D'ASSOCIATION ET DE CIRCULATION:

Cette politique d'apartheid anti-amazigh et de déracinement culturel, prêchée par le gouvernement, se manifeste en plus par la violation de l'article 29 de la constitution, interdisant la liberté de réunion et de rassemblement, comme les manifestations des populations d'Imiter, d'Ait Bu Ayache, d'Imzouren, de Sidi Ifni, Demnat, ainsi que les tawadas amazighes d'Agadir, d'Al-Hoceima et de Casablanca. Lors de la répression de la marche des jeunes de Tawada à Casablanca le 28 décembre 2014, Rachid Zennay a subi de grands châtiments; et à Agadir le 19 avril 2015 où des militants ont été sauvagement malmenés dont les membres de notre ONG, l'AMA, en l'occurrence Said El Ferouah et Mahjoub Ouberka ; sans parler de l'interdiction de la commémoration des festivités de la grande bataille anti-coloniale d'Anoual au Rif, par des militants amazighs, qui ont été réprimés quatre fois de suite : les 21 juillet 2013, 2014, 2015 et 2016!

L'Etat marocain a continué dans sa politique de répression et de discrimination à l'encontre des amazighs durant ces cinq dernières années, ce qui a conduit à l'assassinat d'un militant du Mouvement Culturel Amazigh (MCA), en l'occurrence feu Omar Khalek « Izm », victime des milices à l'Université de Marrakech le 23 janvier 2016, à côté d'autres militants blessés profondément, sans oublier leur indifférence totale à ouvrir le procès artificiel contre les militants du MCA, qui ont passé injustement dix ans de prison, à savoir Hamid Aadouch et Mustapha Oussaya, à cause d'un assassinat qu'ils n'ont jamais commis.

DROIT DE PARTICIPER À LA VIE PUBLIQUE ET DROITS DES MINORITÉS:

Effectivement, sur ce point le royaume du

Maroc, à la suite du printemps démocratique des peuples de Tamazgha (Afrique du Nord) et du mouvement du 20 février de 2011, a fait un grand pas en reconnaissant la langue amazighe en tant que langue officielle et constitue un patrimoine commun à tous les Marocains sans exception, ce qui a été matérialisé dans l'article 5 de la Constitution.

Cette formulation constitutionnelle aurait dû déclencher une révolution culturelle dans le pays, en tant que réconciliation avec l'histoire millénaire du pays, en révisant l'histoire officielle, l'identité nationale, en récupérant la toponymie autochtone, en valorisant la culture immatérielle et matérielle des civilisations amazighes préislamiques et islamiques. Cependant, les autorités marocaines et les partis politiques ont continué à se comporter comme si cette Constitution et plus précisément cet article ne les concernaient en rien.

Durant cinq ans, après l'officialisation de l'amazighe, l'Etat n'a pas reconnu de droit symbolique pour les Amazighes telle la reconnaissance du nouvel an amazigh comme fête nationale, bien que l'Etat reconnait les fêtes religieuses musulmanes, chrétiennes et d'autres fêtes non religieuses et même si des millions de familles amazighes célèbrent le nouvel an amazigh.

L'indifférence du Ministère de l'enseignement qui tâtonne et recule au niveau de l'enseignement de l'amazighe, en plus du plan élaboré par le même ministère, qui s'étale jusqu'à 2030 et qui se base sur l'arabe sans citer l'amazighe, bien que l'intégration de ce dernier dans l'enseignement remonte à 2003. Au lieu d'être généralisée au moins dans le cycle primaire, les enfants scolarisés en amazighe ne dépassent guère un demi million sur les cinq millions d'élèves au primaire et presque un million au secondaire.

Le plus grave de tous ces violations c'est que l'Etat marocain continue à spolier les terres collectives et poursuit, de manière inédite, la confiscation des terres des tribus amazighes, sous prétexte de « limitation forestière ». Et dans ce cadre, le Haut commissaire aux eaux et forêts, responsable de l'institution qui opère la confiscation, a déclaré, le 10 février 2015 lors d'une conférence de presse à Rabat, que le rythme de « limitation forestière » (c'est-à-dire l'expropriation) s'est accéléré. D'après les statistiques qu'il a présenté, la moyenne de confiscation a atteint entre 1995 et 2004 environ 24 mille et 800 hectares annuellement et est de 300 000 hectares entre 2005 et 2014. Dix fois plus qu'avait entrepris le colonialisme français durant toute sa présence au Maroc ! En plus des terres qui se trouvent partagés illégalement entre les soi-disant serviteurs de l'Etat, ou données gracieusement aux « Arabes » du Machrek comme cette grande parcelle offerte à l'émir de Qatar pour ériger un palais en plein forêt d'Ifrane.



DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEKH - DEPOT LEGAL: 2001/0008 - ISSN: 1114 - 1476 - N° 189 / 13 Octobre 2016 - 1 ⴰⵎⴰⴷⴰⵏ 2966 - PRIX: 5 DH / 1,5EURO

LA BANQUE EUROPÉENNE DE RECONSTRUCTION ET DE DÉVELOPPEMENT ET LE GROUPE BMCE BANK OF AFRICA EN FAVEUR DE L'ÉMERGENCE LA FINANCE VERTE EN AFRIQUE

La Banque Européenne de Reconstruction et de Développement (BERD) et le Groupe BMCE Bank of Africa ont organisé une conférence internationale à Casablanca le 12 octobre dernier, au siège de la BMCE, sur le thème "Greening The Banking Markets in Africa", avec la participation de M. Othman Benjelloun, président du GRBM, de M. Abdelatif Jouahri, Gouverneur de Bank Al-Maghrib, de M. Nizar Baraka, président du Conseil Economique, Social et Environnemental-Conseil Scientifique du COP22, de M. Josué Tanaka de la BERD, du secrétaire général du Ministère de l'Energie, des Mines, de l'Eau et de l'Environnement, de M. Brahim Benjelloun-Touimi, président de la Bank Of Africa et des experts bancaires internationaux.



M. Othman Benjelloun, président du GRBM a donné une allocution traçant les grandes lignes de l'émergence d'un marché financier vert en Afrique, où il a affirmé : « Notre rencontre intervient à un moment décisif de l'Histoire de la préservation de l'environnement et de notre planète : il s'agit de l'organisation, en novembre prochain, de la COP 22 à Marrakech. Ensemble, Messieurs les délégués d'Europe & d'Afrique, nous démontrons notre détermination d'être en "ordre de bataille" pour adresser un défi de longue haleine, celui d'institutionnaliser et de développer un véritable marché bancaire qui respecte les critères de soutenabilité, et au-delà, d'un marché financier "vert" sur notre Continent.

Le choix de cette terre d'Afrique pour organiser la COP 22 à Marrakech et notre conférence elle-même, viennent souligner l'importance de se concentrer sur les défis Africains car l'Afrique est très concernée par les effets du changement climatique. Le Maroc, lui-même, figure parmi les 33 pays les plus menacés par les effets du stress hydrique. Dans le même temps, le choix du Maroc comme terre d'accueil de ce genre de rencontres, vient saluer son rôle d'avant-garde dans la lutte contre le changement climatique, tant il a intégré, très tôt, des objectifs environnementaux contraignants dans ses politiques publiques. Davantage, notre pays s'est engagé à réduire ses émissions de gaz à effet de serre de 13% d'ici 2030 par rapport à 2010. Aussi, sommes-nous fiers, en tant que citoyens marocains, de savoir que le Maroc met en œuvre un programme quasiment unique de par le monde, celui de production d'énergies renouvelables à grande échelle - à Ouazazate, notamment - et que, d'ici 2030, plus de la moitié de son électricité sera fournie par des énergies propres. Nous sommes également fiers que le Maroc se positionne, par les

actes et par le verbe, en tant que porte ouverte sur l'Afrique, une porte ouverte sur des territoires qui sont, par leurs richesses en sous-sol, sur leurs sols et dans leur atmosphère, tout naturellement appelés à promouvoir les composantes de l'économie verte et donner lieu alors, à une croissance écologiquement viable, économiquement vivable et socialement acceptable. Nous, financiers, Mesdames, Messieurs, portons témoignage que la Finance Durable, celle qui doit accompagner cette transformation économique et ces transitions énergétiques, est créatrice de richesses et d'emplois ! Elle l'est pour les banques, pour le système financier en général et, surtout, pour nos entreprises et nos concitoyens.

A cet effet, nous croyons fermement, .. aux vertus du partenariat liant gouvernements, institutions publiques nationales, entreprises Africaines et organismes multilatéraux. C'est ensemble que peuvent être élaborées des stratégies concrètes, conformes aux besoins de nos clients et nos parties prenantes, des stratégies nationales et multilatérales, programmées et échancées, pour soutenir l'émergence d'une Finance Durable, au service d'une économie réelle à bas carbone.

Au Maroc, Mesdames, Messieurs, nous sommes au début d'une démarche d'harmonisation de place dans les domaines de la Finance Durable, sous la double égide de notre Banque Centrale - Bank Al Maghrib - et de l'Association des Banques du Maroc - GPBM -.

Nous nous réjouissons qu'ait été envisagé de prendre désormais en compte, dans les systèmes d'octroi de crédits des banques et, ultimement, dans le système de notation des banques elles-mêmes par la Banque Centrale, des critères environnementaux. Les banques sont prêtes à s'engager pour identifier, dans leurs portefeuilles d'actifs bancaires, le risque-carbone et évaluer son impact selon une approche qui sera déterminée incessamment. L'engagement des banques va concerner, par ailleurs, la promotion des ressources "vertes", à l'image de ce que le Groupe que je préside, BMCE Bank of Africa, entreprend, pour l'équivalent de plus d'un milliard de dirhams ...

Notre détermination est ferme d'élargir notre concertation et notre approche vers les pays africains frères, d'autant que certains d'entre eux, et notre Conférence l'illustrera, sont bien avancés dans ces domaines... Il est temps que l'Afrique fasse entendre sa voix ici, à Casablanca. Ce pourrait être "l'appel de Casablanca" en faveur d'une initiative coordonnée, multi-africaine, publique, privée et multinationale en faveur de l'institutionnalisation et de la promotion de la Finance Durable... Avec l'Appel de Casablanca et cette nouvelle ambition pour le Maroc et pour Casa Finance City de représenter un Hub pour la Finance Verte, nous renforçons davantage cette démarche panafricaine d'institutionnalisation et de promotion du Green Finance sur notre cher Continent.

LE PRÉSIDENT FRANÇAIS FRANÇOIS HOLLANDE RENCONTRE DES CHEFS D'ENTREPRISES AFRICAINES



Le Vendredi 7 octobre dernier s'est tenue au Palais de l'Élysée à Paris une rencontre du Président François Hollande avec une délégation de dirigeants d'Entreprises françaises et africaines relative à la stratégie de développement de l'Afrique.

Cette réunion visait à rechercher les voies et moyens de dynamiser davantage la relation entre la France et les pays d'Afrique du Nord et d'Afrique Subsaharienne. Ont pris part à cette rencontre, d'éminentes personnalités comme l'ancien Premier Ministre du Bénin, M. Lionel ZINSOU, Président de la Fondation Africa-France, M. Othman BENJELLOUN, Président du Groupe BMCE Bank of Africa, M. Jean Kacou DIAGOU, Président de Confédération Générale des Entreprises de la Côte d'Ivoire, M. Aliko DANGOTE, PDG du Groupe DANGOTE du Nigéria outre M. Abdesslem BEN AYED, PDG de PIRECO de Tunisie et M. Laïd BENAMOR, Président du Groupe AMOR d'Algérie.

La Délégation incluait également quelques dirigeants d'entreprises Françaises dont M. Pierre-René Lemas, DG du Groupe de la Caisse des Dépôts et Consignations et M. Stéphane Richard PDG de France Telecom.

A cette occasion, le Président Othman BENJELLOUN a déclaré: ' Nous avons été d'autant plus heureux de prendre part à cette rencontre que la stratégie que le Président Hollande dessine pour la France dans cette région du monde , rejoint tout à fait celle portée en Afrique par Sa Majesté le Roi Mohammed VI. "

M. BENJELLOUN a invité les participants présents à considérer les actions à entreprendre pour l'ensemble du Continent soit l'Afrique du Nord, de l'Est, de l'Ouest et l'Afrique Australe.

Au cours de cette rencontre fut dressé un bilan d'initiatives franco-africaines qui ont mis en exergue le caractère pionnier du Continent Africain dans les perspectives de poursuite de croissances économique et démographique sans pareille dans l'histoire que le Continent connaît. En conclusion, le Président Hollande a suggéré la création d'une banque de développement constituée des pays d'Europe et d'Afrique et insisté pour la diffusion du programme d'actions auprès de ' nos amis européens ', en soulignant les priorités que sont: Education-Formation, Sécurité-Migration et Politique Environnementale.

BMCE BANK OF AFRICA CONTINUE À RENFORCER SA PRESENCE EN AFRIQUE

Le staff de groupe BMCE BANK OF AFRICA a présenté ses notables performances commerciales et financières au titre du premier semestre 2016 lors de la conférence de presse tenu au siège de Casablanca le 26 septembre dernier.

Ces performances se sont caractérisées par les résultats au 30 juin 2016 avec un RNPG qui croît de +18% à 1.2 milliard DH et un résultat net social en hausse de +19%, franchissant le seuil de 1 milliard pour la 1ère fois en un semestre, sont des prémices tout à fait encourageantes de ce nouveau plan.

L'exercice 2016 du groupe BMCE Bank va signer la 1ère année du plan stratégique de Développement 2016-2020. Ce plan s'articule pour les 5 prochaines années autour de 7 grands axes tels arrêtés par le président Othman Benjelloun et le Conseil d'Administration de BMCE Bank :

La poursuite de la croissance organique, à travers l'extension du Réseau, et l'ouverture d'une centaine d'agences au Maroc et en Afrique Subsaharienne ;

Le renforcement de la présence du Groupe en Afrique à travers Bank of Africa ; en Europe à travers BMCE International Holding pour les métiers de Corporate et Trade Finance et BMCE Euroservices pour les Migrants ; et en Chine à travers la future succursale de Shanghai ;

La consolidation des activités de Retail Banking & Corporate Banking, notamment le segment des PME, et développement de nouvelles niches porteuses, telles que la Banque participative et le Green Business ;



L'engagement résolu dans le Multicanal avec l'ambition de devenir un leader digital de référence au Maroc et en Afrique ;

La multiplication des synergies intra-Groupe tant que commerciales qu'opérationnelles, à travers les métiers et les géographies ; Et enfin, le déploiement du Programme Conver-

gence de structuration du Groupe, prioritairement dans les domaines des Risques, Contrôle Périodique et Permanent, Compliance, Informatique et Capital Humain ;

Maintien du Leadership en matière de la RSE et de Développement Durable; A la question du journaliste de « Le Monde Amazighé à propos de l'effet de Brexit sur la BMCE International Holding, Mohamed Agoumi, directeur général délégué a répondu que : « Nous avons anticipé le Brexit. Nous avons liquidé toutes nos positions en accord avec le régulateur anglais la veille du vote. Nous étions donc un peu serein après les résultats ».

En définitive, le Groupe BMCE Bank of Africa continue ainsi de nourrir son plan d'une vision de Banque universelle, innovante, multi-africaine, synergétique, et de banque socialement responsable et humaine.



في الذكرى الخامسة عشرة لخطاب أجدير

إركام يتوج فاطمة بوخريص بالجائزة التقديرية للثقافة الأمازيغية



الأمازيغية برسم سنة 2015، وسهرة فنية ختامية كبرى يوم الثلاثاء 18 أكتوبر 2016، بالمرسح الوطني محمد الخامس، ابتداء من الساعة الثامنة مساءً. كمال الوسطاني

الباحث يوسف أوكيض عن مخطوطه: «شرح لكتاب الحوض لمحمد علي أوزال».

وألت الجائزة الوطنية للإبداع الفني، صنف الأغنية العصرية لمجموعة رفانا عن ألبومها «araghi»، أما في صنف الأغنية التقليدية، فقد عادت للفنان أحمد مهريص، مناصفة مع سعيد موجان، أما في صنف الفيلم، فقد فاز بالجائزة كل من المخرج السينمائي أحمد بيدوا عن فيلمه الوثائقي «la guitare libre»، والمخرج والمنتج عبد العزيز أوسايح عن فيلمه «assilg». وألت جائزة الرقص الجماعي إلى جمعية إمدوكال لفن أحيديوس. وفي صنف المسرح، فازت بالجائزة جمعية تفسوسين للمسرح الأمازيغي عن عملها «pilcula». وتجدر الإشارة إلى أن المعهد نظم أنشطة مكثفة على مدى أسبوع من 10 إلى 18 أكتوبر 2016 تتضمن أيام الأبواب المفتوحة، مائدة مستديرة، تسليم جوائز الثقافة

الكتابة السردية كل من مليكة بنطالب عن مجموعتها القصصية «تياصا»، وداود كرحو وهو أستاذ التعليم الابتدائي.

وحصل الكاتب المسرحي سعيد أبرنوص على الجائزة الوطنية للترجمة عن ترجمته لمسرحية «sufuniba» للاديب العالمي فولتر، فيما فاز الأستاذ الباحث ومنسق مسلك الدراسات والأبحاث الأمازيغية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير، الأستاذ الحسين أنصام، بالجائزة الوطنية للتربية والتعليم عن صنف فئة أساتذة التعليم العالي.

وعن فئة المكونين آلت جائزة التربية والتعليم لمحمد أبيضار، وهو أستاذ مساعد للتعليم العالي ومكون في اللغة الأمازيغية. وفاز بجائزة المفتشين أحمد الغزيلي، وهو مفتش تربوي للتعليم الابتدائي؛ بينما فاز بجائزة أساتذة التعليم الابتدائي الأستاذ عمر بكريم.

وفي ما يخص الجائزة الوطنية للإعلام، فئة التلفزة، فقد سلمت للإعلامي بقناة تمازيغيت نجيب بوطيبي عن تحقيقه المتلفز الذي يحمل عنوان «إبردان غ أقشمير واد نون»، فيما عادت جائزة الإذاعة إلى أحلام الدرقاوي، عن برنامجها الإذاعي «أمازيغ العالم»، الذي يبث على أمواج الإذاعة الأمازيغية، وفاز بالجائزة الوطنية للمخطوطات

تخليدا للذكرى الخامسة عشرة لخطاب أجدير الذي أعطى، يوم 17 أكتوبر 2001، الانطلاقة لاسترجاع اللغة والثقافة الأمازيغيتين لمكانتهما الحقيقية في الدولة المغربية، وكما أب على ذلك كل سنة، قدم المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية مساء اليوم، جوائز تقديرية لعدد من الفنانين والفاعلين في مجال النهوض باللغة والثقافة الأمازيغيتين، وذلك بالمكتبة الوطنية بالرباط.

وقد عادت الجائزة التقديرية للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، هذه السنة، للأستاذة فاطمة بوخريص، منسقة ماستر اللغة والثقافة الأمازيغية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس بالرباط.

فيما عادت الجائزة الوطنية للفكر والبحث، للباحثة نجاة النريسي، عن كتابها «Métamorphoses du mythe d'Ounamir, enjeu de production, de réception, et d'imagination»، أما الجائزة الوطنية للإبداع الأمازيغي، فقد فاز بها مناصفة في صنف أدب الطفل، كل من أستاذي اللغة الأمازيغية، إبراهيم بوركلي، ومحمد أوجال.

وفي الإبداع الأدبي دائما، عادت الجائزة الوطنية للثقافة الأمازيغية، صنف الشعر، إلى محمد زيادي، وهو طالب بمسلك الدراسات الأمازيغية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس؛ في حين فاز بالجائزة الوطنية صنف

رحيل «الهاشمي الطود» رفيق درب «عبد الكريم الخطابي»



وكان ضابطا سابقا في القوات المسلحة الملكية، ليشغل بعد ذلك أستاذا بكلية العسكرية بمدينة مكناس، إلى غاية عام 1995 الذي تقاعد فيه.

ك. ل.

بعد صراع طويل مع المرض، عن عمر يناهز الـ 86 عاما. ويعرف عن الطود شهامته ودفاعه المستميت عن الوطن منذ ريعان شبابه، فقد ولد الهاشمي الطود سنة 1930 بمدينة القصر الكبير وتابع بها دراسته الابتدائية بالمرسة القرآنية، وفي مرحلة الدراسة الثانوية انتقل الهاشمي الطود إلى مصر حيث تحصل سنة 1947 على شهادة الثانوية العامة من ثانوية الحلمية بالقاهرة، ثم تخرج سنة 1951 من الكلية العسكرية الملكية ببغداد برتبة ملازم ثاني متخصص في سلاح المدرعات.

ويشار إلى أن الهاشمي الطود، كان بمثابة علبة أسرار لعبد الكريم الخطابي، خصوصا وأنه اشتهر بالتحاقه بالخطابي في القاهرة مشيا على الأقدام، توفي يوم الأحد 16 أكتوبر 2016، الهاشمي الطود أحد أبرز المقاومين المغاربة الذي كان يعرف بأخ رجالات الأمازيغ محمد بن عبد الكريم الخطابي، حيث وافته المنية في مسقط رأسه مدينة «القصر الكبير»



الكرام يتوج فاطمة بوخريص بالجائزة التقديرية للثقافة الأمازيغية



تيفيناغ تدخل السوق العالمية

حضور مميز للأقباط والأشوريين والدول التي لم تأخذ نصيبها من الإشهار بخطوطها وفنونها.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن مادغيس ومادي هو أحد من بذلوا جهدا كبيرا لتحليل الأمازيغية موقعا في ميدان التكنولوجيا، درس علم اللغة الاجتماعي، حيث حصل على ماجستير من جامعة ستانفورد بكاليفورنيا. ويميل كثيرا إلى الرسم، ويبدى اهتماما بالفنون. إلا أن رغبته في فتح مجال جديد أمام لغته الأم، جعله يهتم بالتكنولوجيا.

تحتضن العاصمة المصرية القاهرة، نهاية هذا الشهر (26-30)، محاضرة مهمة حول موضوع «مسيرة حرف تيفيناغ من جدران الكهوف إلى السوق العالمية»، سيعلم لاحقا مكان المحاضرة. هذه التظاهرة الثقافية والفنية المتميزة هي بمبادرة من الفنان مادغيس ومادي، 44 عاما، وهو ناشط أمازيغي معروف من مدينة يفرن في الشمال الغربي لليبيا.

ووفقا لما جاء على حائط مادغيس ومادي على فيسبوك، سيتم خلال المحاضرة الكشف على بعض الصور والفيديوات النادرة عن نقوش تيفيناغ التي جمعها من حوالي مدينتي سيوة وقارة ستنتشر لأول مرة، كما سيتميز الملتقى بحضور نوعي لمحاضرين وفنانين من دول عديدة:

وفاة التلميذ حمزة تثير استنكارا وغضبا كبيرا بتسمان

على إثر الاحتجاجات التي صاحبت حادث وفاة التلميذ حمزة الزرواقي بثانوية بويديار وعدد من الثانويات الأخرى بالريف، بسبب الإهمال وغياب الخدمات والأجهزة الطبية بالمركز الصحي ببويديار، بعد تعرضه لوعكة صحية أثناء حصة التربية البدنية بذات الثانوية، أصدرت جمعية ادهار أوبران للثقافة والتنمية بتسمان، يوم الـ 11 بيانًا تستنكر من خلاله اللامسؤولية والإهمال الذي تعرض له التلميذ حمزة وكل مواطني تسمان، من قبل مراء المؤسسات وكذلك السلطات المحلية، وكذا الوضع الذي آل إليه المركز الصحي ببويديار.

وحمل البيان مسؤولية الحادث المؤلم لكل الأطر الطبية المتواجدة بالمركز الصحي ببويديار وكذا للمسؤولين على الشأن المحلي لإقليم الريف، كما حملت الجمعية المسؤولية أيضا لوزارة الصحة، مذكرة إياها برسالة كانت قد قدمت باسم الجمعية للوزير السابق للصحة بشأن الوضع الكارثي للمركز الصحي ببويديار.

وطالبت الجمعية من خلال البيان بحاسبة كل المتورطين في وفاة التلميذ حمزة وكل ضحايا الإهمال والتهميش من أبناء هذه البلدة، وكذا فك العزلة عن ساكنة تسمان وتوفير معدات الإسعاف الأولي والمراقبة الطبية فتح تحقيق في ملف وفاة حمزة، وتوفير سبل العيش الكريم.

جمعية ثاومات للثقافة والتنمية بأزلاف تجدد مكتبها

بعد ذلك الجمع لمناقشة القانون الأساسي الذي أجمع عاما بالمركز السوسيو-تربوي لجماعة أزلاف يومه السبت 1 أكتوبر 2016، على الساعة الثالثة بعد الزوال، وقد تضمن جدول أعمال الجمع العام تقييم إنجازات الجمعية، ومراجعة ومناقشة القانون الأساسي، وانتخاب أعضاء المكتب الجديد.

استهل الجمع العام بكلمة شكر وترحاب ألقاها رئيس الجمع، قبل شروعه في عرض مفصل لأهم إنجازات ونشاطات الجمعية، منذ تأسيسها في شهر غشت من سنة 2012، تلته مجموعة من المداخلات والتي اتفقت على الإشادة والتناء على مجهودات مناضلي الجمعية على مدى أربع سنوات، انتقل

«تامكيت» و«تامانوت» تؤطران أساتذة الغد بايت أورير



تكوين السلوك الإبداعي عند الأطفال»، حاول من خلالها الأستاذ الحلوي على وضع إطار نظري للموضوع من خلال التطرق إلى الإشكال المحوري الذي تتخبط فيه ظاهرة التنشئة الاجتماعية في الوقت الحاضر، العلاقة بين الأسرة والمدرسة والمجتمع، مؤسسات التنشئة الاجتماعية، أنواع التنشئة الاجتماعية، آلية التنشئة الاجتماعية، العلاقة بين التفكير الإبداعي والتنشئة الاجتماعية.

أما المداخلة الثالثة في الدورة، فكانت حول منهجية تحليل نص تربوي للأستاذ أحمد الغزيلي مكون بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بمراكش، والذي تطرق في مداخلته لبعض المفاهيم النظرية في علوم التربية، كما اشتغل على منهجية التعامل مع امتحان الكفاءة المهنية في مادة علوم التربية من خلال تطبيق في تحليل نص تربوي.

وشمل التكوين بالدورة عدة محاور أهمها، منهجية تحليل النص التربوي، المعارف التربوية المرتبطة بالتعليم الابتدائي والمعارف التربوية المرتبطة بالتعليم الثانوي التأهيلي، تم مستجدات قطاع التربية والتعليم بالمغرب وديداكتيك المواد التخصصية بالابتدائي والثانوي.

نظمت منظمة «تامكيت» و«تامانوت» مؤطران أساتذة الغد بايت أورير، أمس الأحد 09 أكتوبر 2016، بايت أورير، دورة تدريبية لفائدة الطلبة المقبلين على اجتياز امتحانات ولوج المراكز الجهوية للتربية والتكوين، بلغ عدد المشاركين فيها حسب المنظمين 52 مشاركا ومشاركة من مختلف التخصصات.

وتأتي هذه الدورة التي أطرها مجموعة من الأساتذة والمختصين في إطار ما قالت عنه «تأهيل الطلبة المقبلين على اجتياز امتحانات المراكز الجهوية، ومن أجل الرفع من القدرات المهنية للأطر التربوية، ومن أجل مساعدة كل المهتمين للانفتاح على القضايا والتوجهات والاتجاهات النظرية.

وانطلقت فعاليات الدورة التي أطرها كل من الأستاذ عبد الكريم المودن مفتش تربوي، والأستاذ عبد الله الحلوي أستاذ جامعي، والأستاذ أحمد الغزيلي مكون بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بمراكش، بموضوع: «المثلث البيداغوجي أساس محورية المتعلم»، من تأطير المفتش التربوي عبد الكريم المودن، الذي عمل على وضع أرضية متميزة للموضوع بالشرح والتحليل والتوضيح من خلال الحديث عن مكونات المثلث البيداغوجي: التلميذ، المدرس والمعرفة، وأهمية وأسبقية كل مكون على الآخر، حيث أكد الأستاذ على أهمية التلميذ ضمن هذا المثلث.

فيما المحور الثاني، كان من تأطير الأستاذ عبد الله الحلوي حول موضوع: «التنشئة الاجتماعية ودورها في

منتصر إثري



بمناسبة الذكرى الـ 61 لانطلاق أول رصاصة لجيش التحرير بقيادة المساعدي

أمازيغ يخلدون الذكرى والعائلة تحمل الدولة مسؤولية اغتيال المساعدي وتشيد بـ «العالم الأمازيغي»

مذكرة بالمائدة المستديرة التي نظمتها جريدة الأمازيغ بالرباط يوم 25 يونيو 2016 الماضي، بمناسبة الذكرى الـ 60 لاغتيال الرمز الوطني، عباس المساعدي.

كما وجهت شكرها وامتنانها لكل المساهمين من الجمعيات والأفراد الذين خلدوا الذكرى الـ 61 لإطلاق أولى رصاصات جيش التحرير المغربي ضد الاستعمار، ولكل من يحفظ «للمناضلين الشرفاء ولشهداء هذا الوطن ذكرى ملؤها الإجلال والإكبار وتقديراً لهم على تضحياتهم الجسام».

حري بالذكر أن جريدة «العالم الأمازيغي» خصصت حتى الآن أربع ملفات شاملة لموضوع إغتيال عباس المساعدي في أعقابها السابقة، كان آخرها عدد 187 الصادر قبل شهرين.

كما تجدر الإشارة إلى أن «العالم الأمازيغي» نظمت عدد من اللقاءات والموائد المستديرة حول نفس الملف، ملف البحث عن حقيقة اغتيال قائد جيش التحرير عباس المساعدي. * أجدير: منتصر إثري

وصيفاً عامة وفضفاضة جداً ولم تصل إلى تحديد الجناة ومعاقبتهم. حسب تعبيرها دائماً.

* عائلة المساعدي تشيد بدور «العالم الأمازيغي» في ملف الشهيد عباس المساعدي
أشادت عائلة الشهيد عباس المساعدي، وجمعية عباس المساعدي للتنمية والثقافة بتزارين، بالدور الكبير الذي لعبته جريدة «العالم الأمازيغي» في التعريف بملف قائد جيش التحرير في منطقة الريف، وبحثها المستمر في الكشف عن المتورطين في اغتيال الشهيد عباس المساعدي.

ووجهت عائلة الشهيد عباس المساعدي، خلال كلمتها مساء الأحد 2 أكتوبر 2016، أثناء الزيارة التي قامت بها العائلة التي يتقدمها نجل الشهيد المساعدي، خليل المساعدي إلى جانب التجمع العالمي الأمازيغي وعدد من الجمعيات الأمازيغية بمنطقة الريف، إلى قبر قائد جيش التحرير بمقبرة الشهداء بمنطقة أجدير، إقليم تازة، ووجهت شكرها «للعالم الأمازيغي» والعاملين بها،

الشيعة في حق الشعب المغربي، في الوقت التي لا يزال الاستعمارين الإسباني والفرنسي لا يزالان يحتلان أجزاء من التراب المغربي». ونددت العائلة في كلمة لها بمناسبة تخليد الذكرى الـ 61 لانطلاق عمليات جيش التحرير، بالإقصاء المتعمد لاسم عباس المساعدي من إطلاقه على مؤسسات عمومية أو شارع في مدينة مغربية، في حين تستمر الدولة في تخليد أسماء خدامها ومنحهم الامتيازات المتقطعة من ثروات الشعب المغربي.

وأضافت أن اسم عباس المساعدي لا يزال يزجج السلطات المغربية بعد مضايقتها لجمعية تنموية تحمل اسمه والتي لم تحصل على وصلها القانوني إلا بعد مرور ستة على تأسيسها بمنطقة تازارين بالجنوب الشرقي، بعد مطالبتها بتعديل قانونها الأساسي وبالتحديد ما يتعلق بالشق الحقوقي، الذي يطالب بكشف حقيقة اغتياله وحفظ الذاكرة وجبر الضرر في موضوع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي عرفها مغرب ما بعد الاستقلال.

وجددت العائلة تأكيدها على مسؤولية الدولة المغربية في قضية اغتيال الشهيد عباس المساعدي، مطالبة بالكشف الصريح والواضح عن الجهات المتورطة في اغتياله.

كما طالبت بدمج منجزات المقاومة وجيش التحرير في المقررات الدراسية لتعريف الأجيال القادمة بهذه الصفحات من تاريخ المغرب المعاصر، وإطلاق اسمه واسم رفاقه على مؤسسات عمومية بمختلف المناطق المغربية، وكذا جبر الضرر الجماعي عبر رفع التهميش عن المناطق التي ساهمت في إنجازات المقاومة وعلى رأسها منطقة الريف والمناطق الجنوبية.

هذا، ووصفت العائلة «سكوت الدولة عن حقيقة اغتيال المساعدي والتعظيم ومحاوله طمس معالم جريمة بمثابة اغتيال ثانية للمقاومين الحقيقيين والمناضلين الشرفاء»، مؤكدة على أن ذكراً العائلة ستظل حية وبقظة وفاء للشهداء جيش التحرير، وأضافوا عائلة المساعدي «أن اغتياله تم من طرف أيادي الغدر والخيانة من داخل الدولة ومن خارجها».

كما وصفت العائلة نجلها عباس المساعدي، بالشهيد المعروف بشجاعته وإصراره على النضال والصرامة والبقظة، وبعد النظر السياسي الرامي إلى تحرير الأرض والإنسان، مضيفاً أنه كان قائداً ميدانياً وزعيماً تنظيمياً تربطه علاقات مع قوى التحرر في محيطه الدولي ويحظى باحترام كبير مكنه من جلب الدعم المادي واللوجستيكي لجيش التحرير. وأبرزت العائلة في كلمتها، أن تصفية عباس المساعدي كانت «الغاية منه تصفية جيش التحرير خدمة للاستعمار، وتمهيداً لصفقات الداخل والخارج، لتحويل كل الوطن إلى غنيمية في يد عائلات وأشخاص بعينهم». على حد تعبيرها.

وأوضحت العائلة أنه بالرغم من مرور 60 سنة على اغتيال المساعدي، لا تزال الدولة المغربية مصرّة على التعظيم على قضيته، مبرزة أن «تقارير الدولة الرسمية لا تتعدى جملاً قصيرة

يتم تخليد ذكرى موت المهدي بن بركة الذي أعطى أوامر اغتيال عباس المساعدي، وتحالف مع الاستعمار الفرنسي في اتفاقيات إكس لبيان الذي بسببها حصل المغرب على استقلاله الشكلي. وزاد الراح، أن الشهيد عباس المساعدي الذي جاء من قبائل أيت عطا ودعا القبائل الريفية لحمل السلاح ومواجهة الاستعمار الفرنسي لم يتم إنصافه، مؤكداً على أن هيئة الإنصاف والمصالحة التي تتحدث عنها الدولة المغربية لم تقدم أي شيء للمقاومين الحقيقيين الأمازيغ.

وأضاف الراحا «أن الحركة الأمازيغية أخذت على عاتقها الوعي المناضلين الأمازيغ، هذا التاريخ حان الوقت لكتابتها بأقلام نزيهة دون نسيان من دافعوا على أرض تمارغا.

بدوره، قال رفيق درب أوساي في السجن، المعتقل السابق حميد أعضوش، أن كل من يدافع ويناضل عن هويته وكرامته يتم اغتياله أو اعتقاله، وتاريخ اغتيال عباس مساعدي يعيد نفسه باغتيال الشهيد عمر خالق «إزم»، وحمل أعضوش مسؤولية اغتيال عباس المساعدي للدولة المغربية، مضيفاً أن «الدولة هي التي تتحمل مسؤولية اغتيال واعتقال المناضلين الأمازيغ».

وطالب أعضوش الدولة المغربية بكشف حقيقة اغتيال الشهيد المساعدي وباقي شهداء جيش التحرير، مؤكداً على أن الحركة الأمازيغية هي الامتداد الموضوعي للمقاومة المسلحة وجيش التحرير.

وجد أعضوش مطالبته للأمازيغ بالوحدة والتضامن فيما بينهم، مشدداً على أن تحركاتهم في المغرب بشماله وجنوبه يسعون من خلالها إلى حث الأمازيغ على تجاوز خلافاتهم والذود في الدفاع عن حقوقهم وهويتهم التي بسببها استشهد مناضلي جيش التحرير، مضيفاً: «أن حفاوة الاستقبال التي يحضون بها في مختلف أماكن المغرب تؤكد بأن الأمازيغ موحدون». وفي الأخير وجه أعضوش شكره للجمعيات الأمازيغية بالريف الكبير على تخليدهم لذكرى تبقى راسخة في قلوب الأمازيغ وعن حفاوة استقبالهم».

خضريو بدوره، أشاد بتخليد ذكرى انطلاق عمليات جيش التحرير المغربي من طرف الشباب والجمعيات الأمازيغية، قائلاً بأن الاحتفاء بهذه الذكرى يؤكد بأن الحركة الأمازيغية هي حركة استمرارية لجيش التحرير. وأضاف خضريو، وهو ابن المقاوم ضمن صفوف جيش التحرير، الخضير الحموتي المعروف بالجندي الإفريقي، أن عباس المساعدي وأعضاء جيش التحرير كانوا يتخذون من بيت أبيه مقراً للتنسيق ليس فقط على مستوى مناطق الريف والمغرب فقط، بل على مستوى البلدان المغاربية وبالأخص الجزائر.

وزاد المتحدث بأن قبر والده لا زال مجهولاً منذ اغتياله في الجزائر من طرف الميليشيات المسلحة التي اغتالت عباس المساعدي وعدد كبير من المقاومين التابعين لجيش التحرير.

* عائلة عباس المساعدي تحمل الدولة مسؤولية اغتيال ابنها

خلد التجمع العالمي الأمازيغي، فرع المغرب بمعية مجموعة من الجمعيات الأمازيغية بالريف الكبير، مساء الأحد 2 أكتوبر 2016، الذكرى الواحدة والستون لانطلاق أولى رصاصات جيش التحرير المغربي بقيادة الشهيد عباس المساعدي.

وانطلق التخليد بتنظيم مسيرة من مركز أجدير بإقليم تازة باتجاه مقبرة الشهداء، حيث يرقد روح الشهيد عباس المساعدي، وعدد من مقاومي جيش التحرير، ردد من خلالها المخلدون مجموعة من الشعارات الغاضبة من التهميش والإقصاء الذي تعرض له شهداء التحرير، في مقدمتهم عباس المساعدي، مرزدين شعارات من قبيل «الشهداء في القبور والخونة في القصور» و «عباس أرتاح ارتاح سنواصل الكفاح» وغيرها من الشعارات الغاضبة التي صدحت بها أفواه المخلدين في الذكرى الـ 61 لانطلاق عمليات جيش التحرير.

وعرف تخليد هذه السنة لذكرى انطلاق مقاومة جيش التحرير للاستعمار، مشاركة عائلة عباس المساعدي بتقدمهم نجله، خليل المساعدي، والمعتقلان السياسيان السابقين للقضية الأمازيغية، مصطفى أوساي وحميد أعضوش. وفي هذا السياق، ربط المعتقل السابق مصطفى أوساي بين جيش التحرير وامتداده الموضوعي للحركة الثقافية الأمازيغية بالمغرب على حد تعبيره. مشيراً إلى أن استعمار الشعب الأمازيغي مازال مستمراً من طرف النومية العربية وهذا هو أخطر استعمار، لأنه «استعمار هوياتي وثقافي وهو أخطر من الاستعمار المادي والاقتصادي»، على حد تعبيره.

وأضاف أوساي في حديثه مع «العالم الأمازيغي»، أن «الاستعمار الهوياتي لا تستطع أن تواجهه بالسلاح أو بالحرب، لأنه يفتك في صمت بالمجتمع الأمازيغي، عن طريق التعليم والإعلام وشتى الوسائل التي تستعملها الدولة المغربية». وأوضح أوساي السبب الذي أدى إلى اغتيال المساعدي هو اقتناعه بالدفاع عن هويته وكرامة الشعب الأمازيغي، وهو «تماماً سبب اغتيال الشهيد عمر خالق «إزم» واختطاف بوجمعة الهباز واغتيال المغني ريفينوكس، وهو نفسه السبب الذي على أساسه تم اعتقالنا لمدة 9 سنوات قضيناها في السجن»، وزاد أوساي بالقول: «لم نندم أبداً على تقديم 9 سنوات من شبابنا في سبيل القضية الأمازيغية، ومستعدين أن نعطي حياتنا في سبيل قناعتنا، لأن دماننا ليست أغلى من دم الشهيد عباس المساعدي».

من جانبه عبر رشيد راخا، رئيس التجمع العالمي الأمازيغي، قائلاً: «جميل أن يخلد شباب اليوم بذكرى إغتيال عباس المساعدي، وبالمقاومين الذين ضحوا بحياتهم من أجل استقلال، ليس فقط المغرب بل بكل أقطار شمال إفريقيا، مذكراً بأن سبب اغتيال عباس المساعدي هو «تثنية للفكر القومي الأمازيغي ومؤمناً بأن استقلال المغرب لن يكتمل بدون استقلال باقي الأقطار المغاربية».

وأوضح الراحا في كلمته، أنه على عكس بعض العروبيين الذين اتفقوا مع الاستعمار الفرنسي وقاموا بتوزيع الثروات فيما بينهم، فالأمازيغ قاوموا وواجهوا الاستعمار لكنهم تركوا بعد الاستقلال يواجهون مصرهم. وأكد أنه ليس من المعقول أن مقاوما بحجم المساعدي دافع عن استقلال بلاده وفي الأخير تنكرت له الدولة ولم تكلف نفسها عناء تخليد الذكرى الـ 60 لاغتياله، بالمقابل

المملكة المغربية
المعهد الملكي
للثقافة الأمازيغية

إعلان
الترشح للمشاركة في ورشة تكوينية في الكتابة الدرامية
لفائدة المؤلفين المسرحيين الأمازيغيين

ينظم المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ورشة تكوينية في الكتابة الدرامية مخصصة للمؤلفين المسرحيين الأمازيغيين، وذلك من 21 إلى 26 نونبر 2016، بمدينة مكناس.

وعلى المترشحين الراغبين في الاستفادة من هذه الورشة أن يستوفوا الشروط التالية :

- أن يكون للمترشح تجربة في مجال الكتابة المسرحية؛
- أن يكون المترشح متقناً للكتابة باللغة الأمازيغية وبحرف تيفيناغ.

يتكون ملف الترشيح من الوثائق التالية:

1. طلب موجه إلى السيد عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية؛
2. نهج السيرة للمترشح؛
3. رسالة تحفيز.

وستتولى لجنة خاصة بدراسة ملفات الطلبات من أجل انتقاء المترشحين. وكل ملف لا يستوفي الشروط المطلوبة يعتبر ملغياً.

فعل الراغبين في المشاركة في هذه الورشة التكوينية إيداع ملفاتهم، أو إرسالها باسم السيد عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في أجل أقصاه 31 أكتوبر 2016، إلى العنوان التالي :

المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية
شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، حي الرياض
ص. ب. 2055، الرباط

INSTITUT ROYAL DE LA CULTURE AMAZIGHE (IRCAM)
30 03 68 05 - 037 27 84 00 01/02/03/04/05/06/07/08/09 - الرباط، الهاتف: 2055 - ص. ب. 2055 - Rabat. Tél. : 037 27 84 00 01 09 - Fax : 037 68 05 30
Avenue Allal El Fassi, Madinat Al Ifrane, Hay Ryad, B. P. 2055 - Rabat. Tél. : 037 27 84 00 01 09 - Fax : 037 68 05 30



إعداد
منتصر
إثري

قال الشاعر والإعلامي الكردي، دليار ديركي، بأن هناك تشابه كبير بين القضيتين الأمازيغية والكوردية رغم البعد الجغرافي، وأضاف في حوار حصري له مع «العالم الأمازيغي» أن الشعبين «يعانيان من الاضطهاد والظلم والاحتلال وتشقيتهم، وتوزيعهم، على الدول المحيطة، واستغلال العامل الديني لبسط سيطرتهم عليهما»، مضيفاً أن العلاقات الأمازيغية الكوردية هي علاقة حديثة، لكنها لم ترتقي بعد إلى مستوى القوى الكوردية الأمازيغية الرئيسية. ويخصوص القضية الكوردية، أكد المتحدث أن «كل الشروط والمقومات متاحة لبناء الدولة الكوردية على كامل جغرافية كردستان المحتلة من قبل العرب والفرس والتركي» مبرراً بأن «المتغيرات الجارية على الأرض الآن ستغني دولاً وتحدث دولاً، ودولة كردستان من إحدى الدول التي ستعود على خريطة العالم». وحول الفيدرالية التي أعلن عنها مؤخراً من طرف كورد سوريا، أوضح الشاعر الكردي المغترب أن «التجارب وعبر التاريخ أن مركزية الدولة تخلق دول استبدادية وخاصة في الدول المتعددة القوميات»، موضحاً أن «لا النظام السوري ولا المعارضة يعترفان بحقوق الشعب الكوردي في غرب كردستان، لكن هناك في الواقع كيان كوردي والكورد يحكمون أنفسهم وسوريا لن تعود إلى ما قبل 2011 والمتغيرات الدولية وتقاطع المصالح سيرضخ الجميع للاعتراف بحقوق الشعب الكوردي» يورد المتحدث في هذا الحوار

الشاعر والإعلامي الكوردي دليار ديركي لـ «العالم الأمازيغي» :

هناك تشابه كبير بين القضية الأمازيغية والكوردية رغم البعد الجغرافي كل الشروط والمقومات متاحة لبناء الدولة الكوردية على كامل جغرافية كردستان المحتلة

وقتها لن يكون التدخل الخارجي لصالح الكورد، أولاً وأخيراً القوى الدولية لا يهتمها الكورد أو غير الكورد يهتمها فقط مصالحها ولا يمكن الاعتماد نهائياً على القوى الدولية، بل يجب الاعتماد على الذات واقتناص الفرص التاريخية، وعلى الكورد أن يثبتوا للقوى الدولية أن مصالحهم مع الكورد وليس مع غيرهم.

* إلى أي مدى يمكن أن يشكل الحوار حلاً لإزالة الفجوة بين الكرد فيما بينهما؟

** الحوار والتفاهم من أقوى الأسلحة التي يحتاجها الكورد في ما بينهم من أجل وحدة الخطاب والصف الكوردي وبرأيي فالفجوة التي بين أطراف الحركة الكوردستانية ليست كبيرة، فهناك تفاهم ضمني بين أغلبية القوى الكوردية وهذا ما نلاحظه في الأزمات والشدائد لكن الكورد يحتاجون إلى هذا التفاهم في جميع الحالات وليس في المصائب والكوارث فقط.

* ك شعراء ومثقفين وكتاب وكورد الشتات، هل أنتم مع أو ضد بقاء بشار الأسد في الحكم؟

** الكورد أول المنتفضين ضد النظام الاستبدادي في دمشق وانتفاضة 2004 شاهد حي على ذلك، ونظام دمشق قتل وشرذ أكثر من نصف سكان سوريا، وقانونياً بشار الأسد يتحمل المسؤولية كونه رئيس الجمهورية وبقائه في السلطة يعني استمرار القتل والعنف في سوريا.

* ما حدود علاقتكم بحكومة إقليم كردستان؟

** علاقتنا ممتازة مع إقليم كردستان ومع أغلبية القوى الكوردستانية نكن لهم كل الحب والاحترام، ونسعى إلى تطويرها وتقديمها وننتقد الأخطاء بروح الحب والمسؤولية ونعمل من أجل الحفاظ على كافة المكتسبات الكوردية في جميع أجزاء كردستان.

* ماذا تعرف عن العلاقات الأمازيغية الكوردية؟

** العلاقات الأمازيغية الكوردية هي علاقة حديثة واتسعت العلاقة بعد انتشار الشبكة العنكبوتية وهي حتى الآن على صعيد الأشخاص وبعض الجمعيات ولم ترتقي العلاقات بعد إلى مستوى القوى الكوردية الأمازيغية الرئيسية وهم باشد الحاجة لبعضهم البعض وعلينا جميعاً العمل على تطوير هذه العلاقات كي ترتقي إلى مستوى العلاقات بين القوى التي تملك القرار من الجانبين.

* وهل هناك تشابه بين القضيتين؟

** اعتقد هناك تشابه كبير بين القضيتين رغم البعد الجغرافي، الشعبين يعانيان من الاضطهاد والظلم والكورد محتلين وموزعين في أربع دول تركيا العراق إيران وسوريا، كما الأمازيغ محتلين وموزعين في المغرب والجزائر وتونس، ليبيا والنيجر ومالي ومصر... ومحتل، الطرفين استخدم الحديد والنار ضد الشعبين واستغل العامل الديني لبسط السيطرة عليهما.

* الكلمة مفتوحة لك بما تؤيد قوله وفي الشأن الذي تريد؟

** كنت أتمنى أن تكون جريدة «العالم الأمازيغي» تصدر بلغة الأم لا بلغة المحتل، وأنا أجاب على أسئلتكم بلغتي الأم وليس بلغة المحتل، رغم ذلك أنا على ثقة سيأتي يوم وليس بعيد ستكون تمازغا دولة، وكوردستان دولة ويكون تبادل سفارات الدولتين ونعقد اسبوع الثقافة الكوردية في تمازغا.

الشاعر جكرخوين يمكننا القول ان الشاعر الكوردي جكر خوين آخر الشعراء الكلاسيكيين، والشعر الكردي الحديث لم تتضح ملامحه بعد، يحتاج إلى الدراسة والتمعن فيه رغم ظهور بدايات ممتازة، ونحن من نكتب الشعر الكردي الحديث برأي نعد تجارب شعرية.

قد يأتي وقت ترى فيه الاجيال التي تأتي من بعدنا أننا كنا تجارب شعرية غير ناجحة رغم المحاولات الجادة، لأن الخلفية الثقافية والتعليمية لنا ليست بلغة الأم، وقد يكون شعرا كورديا حديثاً يملك مقومات واضحة ومميزة من الابداع والثقافة الكوردية ويدرس في الجامعات الكوردية مستقبلاً، كل هذا ستحدده الاجيال التي تدرس و تتعلم في وتخرج بلغتها الأم أي تدرس بالكوردية لا الفارسية والتركية والعربية.

* ما هو أسلوب كتابتك وما هي المواضيع التي تطرق إليها في كتاباتك الشعرية؟

** أنا اكتب القصيدة النثرية، وأحياناً القصائد الغنائية، أتطرق إلى اغلب المواضيع التي تتعلق بالإنسان، يهمني جمال الإنسان ورفق البشرية، الشعر يهذب الوعي البشري ويبعده عن العنف، الشعر يظهر روحاً من الشوائب والانكسارات اليومية المحيطة، اذا اهتمت البشرية بالشعر و تذوقته، العالم كله سيعيش بسلام، و مصانع الأسلحة بدل من ان تصنع الأسلحة لقتل الإنسان، ستصنع العباب الأطفال وهدايا العشاق.

* إلى أي حد يمكن للشعر أن يخدم القضية الكوردية؟

** الشعر يخدم كل القضايا الإنسانية، والقضية الكوردية رغم اطارها السياسي لكنها قضية إنسانية وبامتياز، ليس هناك شعر يمجّد الظلم والاستبداد، بل على العكس الشعر يدعو إلى الحب والعدالة والمساواة، ومن أبسط حقوق الشعب الكردي المساواة مع جيرانه من الدول التي تحتل كردستان، وفي فترة زمنية كان للشعر الكردي تأثيراً مباشراً على الثورات الكوردية وكتب مجموعة من الشعراء ومنهم الشاعر الكوردي جكرخوين، عن الثورة وكان شعرة بمثابة ثورة بحد ذاتها بعدما غناها الفنان الكردي شفان برور مجموعة من قصائده الثورية.

* حدثنا قليلاً عن مسارك النضالي؟ وكيف صارت مغترباً عن الوطن الأم؟

** اعتقد نحن من هربنا من بطش النظام البعثي لسنا مغتربين بل منفين طوعين، الغربية هي هجرة عن رغبة، ونحن تركنا وطننا قسراً، فررت من الوطن أواخر 1994 كنت مطلوباً من فرع فلسطين السيئ الصيت، كان علي أن أحمل رسالة محتومة من الفرع الأمني في مدينتي ديرك واذهب بها إلى دمشق فرع فلسطين، وعن طريق عنصر أممي ورشوة كبيرة، إخوتي علموا مضمونها، والعنصر الأمني نصحهم أن أخرج من البلد لأن ما هو موجود في الظرف المختوم سيء جداً ولن أعود من فرع فلسطين، بل سأقاد إلى المعتقل، بقيت عدة شهور متوارياً في دمشق وكنت أحمل (بطاقة اجانب الحمراء) وهي بمثابة بطاقة شخصية للكورد المجريين من الجنسية السورية باسم مستعار حتى سحقت الفرصة ان أغادر سوريا بجواز سفر مزور ووصلت إلى أوروبا، ولم استطع زيارة أهلي إلا بعد 17 سنة، أي بعد قيام الثورة السورية وسيطرة الكورد على مناطقهم دخلت إلى غرب كردستان عن طريق إقليم كردستان العراق.

* ممكن أن تحدثنا قليلاً عن علاقتك بالشعر، كيف اشتعلت لديك جمره الكتابة الشعرية؟

** ليست لي أي علاقة بالشعر، إنما الشعر وطن اسكنه وأحترق التسكع في شوارع والسكر في حواريه، وأعري بما تسمى الأوطان في وطن الشعر، ضارباً عرض الحائط كل الخرائط والقوانين، أنا لا اكتب الشعر إنما الشعر يسكنني يكتبني ويرسم بزيفي لوحات من كلمات، الشعر أم تهز مهدي وقبل النوم تقبلني.

أول حرائقي كانت بلغتي الأم كنت في الصف الرابع الابتدائي، عمري كان 10 سنوات، أطلع عليها أخي وقال ما تكتبه شعر وكان يوم 20 مارس، أخي رحمه الله كان قيادياً في أحد الأحزاب الكوردية، ورافقه إلى ندوة عيد النوروز السرية، قرأت ما كتبت في تلك الأمسية النوروزية، وبعدها في المرحلة الإعدادية والثانوية كنت أكتب لأصدقائي رسائلهم الغرامية إلى حبيباتهم مقابل علبه دخان، وطبعت أول ديوان لي باللغة العربية (الوحد) عام 2000 وأنا في منفاي بهولندا.

* ما الذي يغذي فيك روح الإبداع الشعري أو ما أطلق عليه «فيتامين الكتابة الشعرية» إن جاز التعبير لتعلق في سماء الشعر الكوردي؟

** دعني اقول أي نبض يجري في شراييني كي تبقى الحرائق مشتعلة، هناك مجموعة عوامل وأسباب لعبت دورها في إشعال نيران الحروف وهي: حب أمي، وقهر الاحتلال، أنا كوردي وطني محتل والسياسات والممارسات الاحتلالية ولدت عندي قوة للرفض والتمرد على الواقع وعبرت عنه عن طريق الشعر، الاحتلال يعني الحرمان، الحزن، قمع الحب والخوف المنتشر في أرتقة مدننا.

وتغيرت عوامل وأسباب الحرائق الشعرية بتغيير الجغرافية والوقت، والمنفى الاختياري وطموح اطفالي لورين ورويار وحبيبتي امهم لهمدورفي استمرار اشتعال الحرائق الشعرية.

* نلاحظ هجرة جماعية للكورد باتجاه الإبداع الشعري، ترى ما الذي جعلكم أن تطرقوا لهذا الباب، هل هي موهبة أم قصة نجهلها؟

** الشعوب المحتلة تبحث عن منفذ لتخفيف وطأة الوجود وألم الإحتلال، والشعر نافذة واسعة للتعبير والتنفس من خلالها، اعتقد قد يكون هذا احد الأسباب وبعض الأسباب الأخرى مثل غنى الادب الشفهي الكردي وقصص وملاحم اباطال الحب والحرب التي تغنى في الموائل والأغاني الكردية الشعبية، هذا يعطي زخماً للشاعر الكردي، والتراكم الثقافي المكتسب من المحيط الذي يعيش فيه يجعله يبدع في لغة المحتل، ولغته الأم.

* إلى أي حد تجدون اهتمام المجتمع الكوردي بالشعر؟

** الشعب الكوردي شعب ذواق للفن بكافة أشكاله، فمن بين كل ثلاثة أشخاص من الكورد تجد كردياً يجيد العزف على الطنبور آلة موسيقية، والشعب الذي يجيد الرقص والغناء بكل تأكيد يملك فضاءً واسعاً من الإبداع في كافة المجالات ومنها الشعر.

* ما هو تقييمك لواقع الثقافة في الأراضي الكوردية وتحديداً للشعر بنوعيه الكلاسيكي والحديث؟

** واقع الثقافة الكوردية تراجع في السنوات الأخيرة رغم ذلك لا بأس به، لكنها تحتاج إلى اهتمام وجدية أكثر من قبل المؤسسات المعنية و الشعر جزء من هذا الواقع.

الشعر الكلاسيكي الكردي اتم رسالته في اعمال

الأمم المتحدة تطالب تونس بالاعتراف بالأمازيغ وتدين تنكرها للأمازيغية

إعداد
سعيد
الضواح



والثقافية للأمازيغ، بما في ذلك فرض اللغة العربية كلغة رسمية في التعليم العام، كما تأسف أعضاء اللجنة، في تقريرهم، على ضعف الميزانية المخصصة لـ"الثقافة -عموما- ولحماية التراث الثقافي للسكان الأمازيغ-بالخصوص".

وبناء على ذلك، قامت اللجنة المعنية بالحقوق الثقافية صلب منظمة الأمم المتحدة، بطرح جملة من التوصيات على غرار الاعتراف بلغة وثقافة "السكان الأصليين الأمازيغ" وضمان حمايتهم وتعزيزها، وفق ما طالبت به لجنة مناهضة التمييز العنصري سنة 2009.

وإلى جانب ذلك، نص التقرير على أن الدولة التونسية مطالبة بجمع الإحصاءات المصنفة حسب العرق والثقافة، من خلال البيانات الشخصية، واتخاذ التدابير التشريعية والإدارية لضمان تدريس اللغة الأمازيغية في جميع المراحل الدراسية وتشجيع معرفة تاريخ وثقافة الأمازيغية، بالإضافة إلى إلغاء المرسوم رقم 85 بتاريخ 12/12/1962 والسماح بتسجيل الأسماء الشخصية الأمازيغية في سجلات الحالة المدنية، مع تسهيل سبر الأنشطة الثقافية من قبل الجمعيات الثقافية الأمازيغية المنظمة.

وجاءت توصيات اللجنة الأمامية منسجمة مع مطالب الجمعيات التي تسعى إلى الاعتراف بحقوق الأمازيغ ومن ضمنها كما نقل موقع «الشاهد» شبكة «تمغزة» التي رحبت بالتوصيات التي قدمتها اللجنة الأمامية لتونس.

واعتبرت الجمعية هذه التوصيات "الحد الأدنى الذي من المفترض أن ترفسه اللجنة على الدولة التونسية من أجل ضمان الحقوق الأساسية للأمازيغ"، مذكرة أنه "إذا اعتبر الأمازيغ من الأقليات في تونس، فذلك نتيجة لسياسة التعريب التي استخدمت كل الوسائل ضد الهوية الأمازيغية في تونس وفي شمال أفريقيا كله، ورغم ذلك لا يزال هناك أثر للأمازيغ".

وتابعت الجمعية: "الأمازيغ ليسوا ضيوفا في دول شمال أفريقيا التي يجب عليها أن تكفل الحقوق الثقافية واللغوية" مشيرة إلى أنها "أرض الأمازيغ منذ آلاف السنين، وهم ليسوا مضطرون للتوسل من أجل الاعتراف بهم أو التفاوض حول وجوديتهم وهويتهم الثقافية والسياسية... هي دعوة حضارية وذات سيادة، لا غير".

هذا ويأتي تقرير اللجنة الأمامية، بعد حوالي ثلاث سنوات من مصادقة المجلس الوطني التأسيسي التونسي في 26 يناير 2014، على دستور تونس ما بعد الثورة، إلا أن أمازيغ تونس كانوا أول المحتجين على الدستور التونسي الجديد، ونظموا وقفة احتجاجية أمام المجلس الوطني التأسيسي، مباشرة بعد المصادقة عليه،

قامت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باستعراض واقع تلك الحقوق بدولة تونس يوم الخميس 22 ويوم الجمعة 23 سبتمبر. وتعد تونس إحدى الدول، البالغ عددها 164 دولة، التي صادقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبالتالي يلزم أن تستعرضها اللجنة بانتظام.

وناقشت اللجنة، المؤلفة من 18 خبيراً مستقلاً في مجال حقوق الإنسان، مجموعة من المسائل المتعلقة بتنفيذ تونس للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع وفد تونس، كما عقدت اللجنة اجتماعات علنية مع الوفود، قبل أن تقوم بنشر تقريرها الحقوقي حول تونس. يوم 10 أكتوبر 2016، في إطار دورتها الـ59، الذي يتهم الدولة التونسية بـ"محرابة وإقصاء وتهميش اللغة والثقافة الأمازيغية بالبلد".

هذا التقرير حسب ما نقلته وكالات إخبارية ضمنها موقع الشاهد، جاء كذلك بعد اللقاء الذي جمع بين خبراء الأمم المتحدة ووفد من الحكومة التونسية برئاسة الوزير المسؤول عن العلاقات مع الهيئات الدستورية والجمعية المدني المهدى بن غربية، يومي 22 و23 شتنبر المنصرم، حول التدابير المتخذة لتنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو ما استوجب طرح قضية الأمازيغ في تونس.

وردا على سؤال حول الأمازيغ في البلاد، قال مهدي بن غربية أن ما وصفه "بالأقليات، بما في ذلك الأمازيغية تتمتع بنفس الحقوق الدستورية مثل بقية السكان ولكن المشكلة الآن هي الاعتراف بالأقليات" مشيرا إلى أنه "لم تجر أي دراسات حول هذا الموضوع". كما أضاف، في السياق ذاته، أن "جميع الأقليات في تونس مرحب بها" موضحة أن "هوية المجتمع التونسي عربية مسلمة، إلا أن الدستور يحمي الأقليات". وتابع أن "الحكومة ليس لديها مشكلة مع المجتمع، بأقلياته، على الإطلاق".

إجابة كما نقلت ذات المصادر، لم تقنع أعضاء لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالأمم المتحدة، الذين أربوا من خلال تقريرهم، عن "قلقهم إزاء المعلومات التي وردت عن التمييز الذي تعاني منه ما وصفته بالأقلية الأمازيغية، ولا سيما في ممارسة الحقوق الثقافية، وعدم وجود بيانات مصنفة حسب العرق والثقافة يجعل من المستحيل تقييم الوضع الحقيقي للأمازيغية".

وأضاف التقرير أن "اللجنة تلاحظ أن تعريف الهوية العربية والإسلامية للدولة يمكن أن يؤدي إلى انتهاك الحقوق اللغوية

بالإضافة لتدشينهم حملة واسعة ضدهم فيها بشكل أو بآخر أمازيغ بقية بلدان شمال أفريقيا.

ويعود سبب الاحتجاج على الدستور التونسي الجديد من قبل الأمازيغ إلى إقصائه الكلي للهوية الأمازيغية لتونس، وللغة والثقافة الأمازيغيتين للبلاد، بل أكثر من ذلك إعادته للحياة شعارات الوحدة العربية والقومية العربية التي عانى منها الأمازيغ لعقود، إذ ورد في توطئة الدستور التونسي أنه «تأسيسا واستلهاما من حركاتنا الإصلاحية المستندة إلى مقومات هويتنا (العربية الإسلامية)، وتوثيقا لانتماثنا الثقافي والحضاري للأمة العربية والإسلامية، ودعما لوحدة المغاربة باعتبارها خطوة نحو (تحقيق الوحدة العربية)، والتكامل مع الشعوب الإسلامية والشعوب الإفريقية، والتعاون مع شعوب العالم».

أما في الباب الأول وفيما يخص المبادئ العامة، فقد ورد في الفصل الأول أن «تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها»، والجمهورية نظامها، وهو فصل غير قابل للتعديل. كما ورد في الفصل الخامس أن الجمهورية التونسية جزء من (المغرب العربي)، تعمل على تحقيق وحدته وتتخذ كافة التدابير لتجسيماها».

جبل نفوسا: اختتام ملتقى نالوت للمصالحة الوطنية برفض التدخل الأجنبي



اختتمت نهاية الشهر الماضي أشغال ملتقى نالوت للمصالحة الوطنية بإصدار بيان ختامي أكد فيه الليبيون على وحدة التراب الليبي، ورفض جميع أشكال التدخل الأجنبي في الشأن الليبي الداخلي، ورفض أي اجتماعات تخص ليبيا تقام خارج حدودها والتأكيد على الحوار الليبي-الليبي، بالإضافة لدعم مؤسسات الدولة المتمثلة في الجيش والشرطة والقضاء تحت شرعية الدولة الليبية، إلى جانب إعلان مبدأ التهدئة الشاملة وتشكيل لجان تقوم برسم خارطة طريق للمصالحة الوطنية.

هذا وكانت أولى جلسات الحوار بملتقى المصالحة والوحدة الوطنية بمدينة نالوت الأمازيغية، الواقعة في جبل نفوسة غرب ليبيا قد تميزت بحضور أزيد من خمسمائة وفد، وركز المحور الأول من الملتقى على الصراع السياسي وأزمة الاتفاق السياسي والمجتمع الدولي والأزمة الليبية، وأزمة المؤسسة العسكرية والأمنية، بينما ناقش المحور الثاني أزمة المهجرين والنازحين في الداخل والخارج، فيما خصص المحور الثالث للعدالة الانتقالية وقانون العفو العام، ومحكمة المحتجزين السياسيين، أما المحور الرابع فركز على الدين والدولة وأزمة أيديولوجية الدولة الدينية وإدارة الدولة المدنية، بينما ناقش المحور الخامس حقوق الإنسان والحقوق الثقافية وحقوق الهوية وحقوق المرأة.

وتميز الملتقى وفق ما أعلنه المجلس البلدي لنالوت بحضور رؤساء وعمداء وأعضاء مجالس الشورى والحكام والأعيان والبلديات وأساتذة الجامعات وأعضاء لجان أزمة ومؤسسات المجتمع المدني ونشطاء مدنيين وخبراء ومختصين في عدة مجالات، توافدوا وفق ما أعلنه المجلس البلدي لمدينة نالوت، من مدن ومناطق عدة كـ"البيضاء، غريان، غدامس، بنغازي، يفرن، الجميل، بني وليد، نسمة، قصر بن غشير، سبها، زليتن، طمزين، طرابلس، جادو، الاصابة، وازن، رقدالين، القلعة، الحرابية، الغزاياء، صرمان، نالوت

ليبيا: أمازيغ طرابلس يتعرضون للخطف والتعذيب بسبب الهوية والعرق



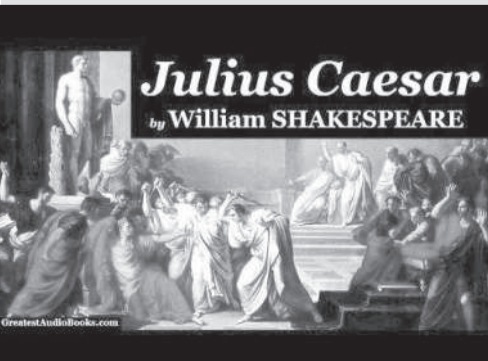
أعلن المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا في بيان له يوم 10 أكتوبر الجاري متابعتة عن كذب للتطورات الأخيرة والخطيرة جدا في العاصمة الليبية طرابلس، حيث يتعرض المواطنيين من الأمازيغ، حسب المجلس، للتمييز العنصري والخطف والتعذيب بسبب الهوية والعرق من قبل ميليشيات مسلحة متواجدة في طرابلس.

وأشار بيان المجلس إلى أن ذلك يأتي في الوقت الذي يلتزم فيه الحياض في ما يحدث من تجاذبات سياسية وصراعات على السلطة والمناصب.

ودعا المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا كافة الثوار الأمازيغ إلى التحلي بالحكمة وضبط النفس والوقوف صفا واحدا ضد هذه الانتهاكات من أجل الدفاع عن حرية المواطنين ومبادئ الديمقراطية والعدالة والمساواة والحفاظ على الأمن والاستقرار في طرابلس.

يشار إلى المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا هو مؤسسة منتخبة بشكل ديمقراطي من قبل المواطنين الليبيين الأمازيغ في استحقاقات شعبية أجريت بمختلف المدن والمناطق الأمازيغية بالبلاد بما في ذلك العاصمة طرابلس.

مسرحية «يوليوس قيصر» لوليام شكسبير تعرض بالأمازيغية في الجزائر العاصمة



العالمي لهذه اللغة التي باتت رسمية». وبهذه المسرحية يوقع عقباوي شيخ الذي توجت أعماله عدة مرات إخراج المسرحية الخامس بعد مسرحية «الحب الممنوع» (2008) و«الجدار» (2013) و«عزوزن» (2015) و«حالة حب» (2016).

وبرمجت مسرحية «يوليوس قيصر» التي أنتجتها فرقة «نغراما» لأقبو (بجاية) التي تأسست سنة 2013 والتي أخرجت مسرحيات «سينيستر» (2013) و«أسيف أنتيسلفي» (وادي الجنون-2014) و«اليوم الثامن من الأسبوع» (2015) بالمسرح الوطني الجزائري في عرض وحيد.

ويتصنع «أنطونيو» (مالك فلاق) رجل ثقة الإمبراطور الذي طعن بالخنجر بانضمامه للمتآمرين قبل أن يكشفهم أمام شعب روما خلال إلقاء الكلمة التأيينية. وتميز أداء الممثلين ومن بينهم صفيان ميهوبي (أوكتاف) وعميروش سعيدون (كاسكا) وباشا ياسين (ماتيووس) بتنقلهم أحيانا بين الجمهور.

وترجمت المسرحية إلى اللغة الأمازيغية حسب ما أوردته «واج» من طرف حمزة بوكير الذي أوضح أن هذا العمل لوليام شكسبير «يستكشف المشاعر الإنسانية» وأنه من خلال إعادة الكتابة هذه يسعى على غرار العروض الكلاسيكية التي قدمت باللغة الأمازيغية من طرف فرق أخرى إلى إبراز الجانب

قدم العرض الأول لمسرحية «يوليوس قيصر» لوليام شكسبير التراجيديا الكلاسيكية التي تندد دون تحفظ بطرح التواطؤ والمؤامرة يوم الأحد 16 أكتوبر في الجزائر العاصمة باللغة الأمازيغية.

واستمتع الجمهور في قاعة كاتب ياسين للمسرح الوطني محي بشطرزي طيلة 75 دقيقة بالعمل العالمي لوليام شكسبير (1564-1616) الذي أخرجها على المسرح في تصور كلاسيكي جديد وتجريبي عقباوي شيخ.

وتندد المسرحية التي تمت برمجتها بمناسبة الذكرى الـ400 لوفاة الكاتب المسرحي الإنجليزي بطرح التواطؤ من خلال مؤامرة دبرها «بروتوس» الذي أدى دوره حمزة بوكير والذي يتم اغتياله.

فيدرالية رابطة حقوق النساء في تقريرها حول ملاحظا الانتخابات:

إيجابية التقدم على مستوى نسبة التمثيلية النسائية بالبرلمان في الانتخابات التشريعية ضرورة مقارنة النوع لضمان وتعزيز وجود النساء في اسمى مواقع اقرار مناصفة مع الرجال



أكدت فيدرالية رابطة حقوق النساء، في ندوة صحافية نظمتها يوم 19 أكتوبر الحالي بهيئة المحامين بالرباط، على أن النساء شكلن 45% من الهيئة الناخبة، مقابل 55% من الرجال، وهي الإحصائيات الوحيدة المبينة على مقارنة النوع التي توفرت رسميا بالإضافة إلى نتائج تمثيلية النساء بالبرلمان التي بلغت 81 مقعدا تتوزع على 60 في اللائحة الوطنية و11 مقعد من لائحة الشباب، و10 من الدوائر المحلية.

وسجلت الفيدرالية، في تقرير أولي لها حول ملاحظة الانتخابات التشريعية ليوم 7 أكتوبر الحالي، إيجابية التقدم على مستوى نسبة التمثيلية النسائية بالبرلمان، بحيث تم المرور من 17% إلى 21%، غير أن التطلعات كانت أكبر من ذلك بالنظر إلى مقتضيات الدستورية. كما سجلت عدم إعطاء وزارة الداخلية للنتائج حسب النوع وفي الوقت المناسب مما صعب علينا مسألة المتابعة والمراقبة.

وأبرزت الفيدرالية على أن حضور النساء كان وازنا في الحملات الانتخابية رغم ظروف الجهل والامية والفقر، وهو ما يؤثر على تطور اهتمام النساء بالمشاركة السياسية والحق في التعبير ..

ولاحظت عدم إسناد إدارة الحملات الانتخابية للنساء، وضعف حضور النساء كوكيلات للوائح المحلية، بالإضافة إلى ضعف حضور النساء في لوائح الشباب، ووضع النساء في غالبية اللوائح المحلية في المراتب الأخيرة، مما يعزز فرضية وجود النساء فقط لتكملة اللائحة أو من أجل الديكور.

كما سجلت شبه غياب الدعاية للوائح الوطنية النسائية والشبابية ما عدا بعض الأحزاب القليلة، وضعف حضور النساء على المستوى الدعائي كتمثيلات لللائحة النسائية، وغياب منشورات أو ملصقات باللغة الأمازيغية وخاصة في المناطق الأمازيغية.

وأضافت الفيدرالية أنه خلال الحملات الانتخابية كان هناك غياب شعارات نسائية، كما أنه لم يتم

بغرفته ووضع أليات وفقا لمقاربة النوع لضمان وتعزيز وجود النساء في اسمى مواقع اقرار مناصفة مع الرجال، داخل هذه المؤسسات مثل: رئاسة النيابة العرف، ورئاسة اللجان، وإعطاء الأولوية اللازمة للتشريعات، ورقابة الحكومة فيما يتعلق بالحقوق النسائية للنساء والمساواة والمناصفة؛ وبتوسيع التمثيلية النسائية في الحكومة المقبلة على قاعدة مقتضيات الدستورية والرهانات الوطنية والعالمية في مجال التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

مكتب او نائبه .
وطالبت الأحزاب السياسية بتعزيز حضور النساء كمرشحات، وتحسين ترتيبهن في اللوائح، والدفع بهن لإدارة الحملات وتتبعها وفي مراقبة العملية الانتخابية.

كما طالبت الهيئة العليا للمسمي البصري باحترام تمثيلية النساء والمناصفة في المدد المخصصة لتقديم البرامج الانتخابية للأحزاب في الإعلام العمومي. وتحقيق المناصفة بين المرأة والرجل، مع تعزيز موقع الشباب في اتخاذ القرار العمومي؛
وطالبت الفيدرالية بمراجعة الأنظمة الداخلية للبرلمان

في الملتقى الوطني للمرأة المبدعة في نسخته الثالثة: كرسيف تكرم المرأة الأمازيغية



اختتمت مساء الأحد 16 أكتوبر 2016 بمدينة كرسيف فعاليات الدورة الثالثة للملتقى الوطني للمرأة المبدعة الذي امتد على مدى ثلاثة أيام بدعوة من جمعية وورثان وبدعم من وزارة الثقافة، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وكالة تنمية أقاليم الشمال، عمالة إقليم كرسيف، مجلس جهة الشرق، الجماعة الترابية لكرسيف وجمعية أدرار كرسيف، وقد عرفت أشغال الملتقى الذي افتتح يوم الجمعة 14 أكتوبر 2016 بكلمة لمديرة الملتقى السيدة سهام علوان وتلاها تكريم كل من الأستاذة والمناضلة فاطمة رزاق (عضو الكونكرس العالمي الأمازيغي وعضو جمعية سكان جبال العالم فرع المغرب)، المناضلة عربية نور الباز (رئيسة الجمعية التونسية للمرأة الأمازيغية) والصحافية الزهرة ووحساين (صحافية بالإذاعة الوطنية) اللواتي قدمت شهادات إعراف في حقهن عن عطاءهن كل حسب تخصصها وموقعها لخدمة الإبداع النسائي، وبعد ذلك تم تنظيم ندوات فكرية حول مواضيع متعددة منها « دور المرأة في الحفاظ على التراث الأمازيغي »، « مسيرة المرأة الأمازيغية بتونس »، « المرأة في الحكاية الشعبية »، « الإبداع النسائي من الفنون التقليدية إلى العصرية »، « المرأة والهجرة » و « البعد النسائي في المنظومة الحقوقية » بتأطير من شخصيات أكاديمية متخصصة، ومشاركة ما يزيد عن 50 هيئة وشخصية ذاتية (جمعيات، تعاونيات، إعلاميين، جامعيين، فنانين ومثقفين ...) تمثل 23 إقليما من 07 جهات بالإضافة إلى حضور تونس كضيف شرف، و تهدف هذه التظاهرة

إلى مجموعة من الأهداف منها: التعريف بالإبداع النسائي الهامشي، إبراز دور المرأة من المجتمع خلال الإبداع الفني، تكريس مبدأ المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص عن طريق الفن، التعريف بالمنتجات النسائية في المنتجات النسائية منها: الأكسيسوارات الأمازيغية (محمد عشار - إيموزان كندر)، الملابس التقليدية (جمعية المرأة المتوسطة - وجدة)، منتوجات الطرز (جمعية دويرة السبع للتنمية - فكيك)، الزربية (جمعية الرحمة للمعاقبات - أزلال)، النسيج الصوفي (الجمعية التونسية للمرأة الأمازيغية - تونس)، منتوجات الحلفاء (جمعية تويزي للطبيعة - كرسيف)، الزربية (تعاونية الأمل - بولمان)، المنتوجات الفلاحية النسائية (الجمعية النسائية لعين الحمراء - تازة)، منتوجات الخياطة النسائية (جمعية دعم وتدريب مركز التربية والتكوين - أجدير تازة)، منتوجات الأعشاب الطبية والعطرية (تعاونية نساء سرغينة - بولمان) والعسل ومشتقاته (عبد مكناس).

التقليدية وتشجيعها على التسويق الإعلامي، المساهمة في محاربة الصورة النمطية حول المرأة المبدعة وتنشيط المجال من خلال الأنشطة الثقافية والفنية. وبال موازاة مع أنشطة الملتقى تم تنظيم أمسية فنية شارك فيها كل من: الشاعرة إحسان السباعي (سلا)، الشاعرة أسماء بلقاسمي (كرسيف)، الشاعرة سعيدة الرغويي (تاويريت)، الشاعرة عربية نور الباز (تونس)، حورية حوجوبي (كرسيف)، مجموعة الركادة - كرسيف وعرض فيلم سينمائي قصير بعنوان « سعيدة » لمخرجه هشام عمراني (فاس) وورشات تكوينية في مجال تعليم الكتابة والقراءة بحرف تيفيناغ، وطيبة أيام الملتقى نظم معرضا متنوعا

الحساء الكوردية «زاليا سيروان» تفوز بملكة جمال كوردستان



توجت الحساء الكوردية، زاليا سيروان، 20 عاما، ملكة جمال إقليم كوردستان لسنة 2016، في حفل أقيم الخميس الماضي في مدينة أربيل عاصمة الإقليم. وجاء تتويج الشابة زاليا، بعد منافسة مع 11 فتاة كوردية من كافة أرجاء إقليم كوردستان، وبحضور عدد من الشخصيات والنجوم من عالم الفن والسينما والشخصيات البارزة. وقالت زاليا وهي طالبة جامعية لوسائل إعلام محلية: «سأبذل كل جهدي من أجل مساعدة شعبي الكردي وتقديم كل الدعم لقوات البشمركة الكردية التي تخوض حربا مع الإرهاب».

واختيرت زاليا سيروان من قبل لجنة تحكيم تضم مختصين من الإقليم وبلدان عدة بينها لبنان ومصر والنرويج والأرجنتين، حسب ما أوضح أحد المشرفين على الحفل الذي نظم تحت رعاية هيئة السياحة في إقليم كردستان. وعن الجوائز المتوقعة أن تحصل عليها ملكة جمال كردستان، حسب ما تناقلته مواقع إعلامية محلية، فهي سيارة خاصة وراتب شهري لمدة عام، مع توفير مسكن لها في أربيل ومصروف شخصي يكفي مصاريفها التجميلية لمدة عام كامل، كما ستستطيع الفائزة أن تنظم لمقاعد الدراسة بإحدى الجامعات في أربيل مجانا، مع توفير تذاكر طيران وإقامة في مصر، و25 نوعاً من الأزياء الكردية. ونظمت هذه المسابقة للمرة الثالثة هذا العام، حيث انطلقت لأول مرة في 2012، لكنها توقفت لمدة سنتين بسبب المعارك مع تنظيم «داعش» في شمال العراق.

* منتصر إثري

المرأة المغربية.. انتخابات 2016 خطوة أخرى للوراء

التمثيلية السياسية للنساء. وطلبت الحركة من أجل ديمقراطية المناصفة بمناسبة العيد الوطني للمرأة المغربية بتحقيق المناصفة أثناء تشكيل الحكومة، وبرنامج حكومي مستجيب للنوع الاجتماعي، بالإضافة إلى تفعيل الأوراش الدستورية الكبرى، وعلى رأسها هيئة المساواة ومكافحة كل أشكال التمييز ضد النساء.

ما فتئت تتوالى فيما يخص الحقوق الإنسانية للنساء، حيث لا يكاد المغرب يراوح مكانه، فالانتقال بنسبة التمثيلية النسائية من 17.3% إلى 20% لا يعتبر تقدما، خاصة وأن هذه المحطة الانتخابية تعتبر الثانية من نوعها بعد دستور 2011 الذي يدعو للمناصفة ولتفعيل المساواة، مما سيجعل المغرب ف مراتب متأخرة إقليميا على مستوى مؤشرات التنمية البشرية. حسب بلاغ الحركة السالفة الذكر الذي أضاف أن، المغرب اليوم يضع فرصة الرقي بمستوى تحقيقه للمساواة بين الجنسين، حيث أنه مطالب في التفكير في تقوية التزاماته الدولية وإعادة النظر في تدبيره ملف المساواة وعلى رأسها

احتفلت المرأة المغربية اليوم 10 أكتوبر بعيدها الوطني، والذي يتزامن مع الانتخابات التشريعية 2016، والتي أسفرت نتائجها، حسب بلاغ للحركة من أجل ديمقراطية المناصفة، عن أن نسبة التمثيلية السياسية للنساء لن تتجاوز 20% من مجموع أعضاء مجلس النواب المقبل، هذه النسبة التي لا ترقى إلى طموحات النساء المغربيات، فهل يمكن الحديث اليوم عن حصيلة إيجابية نقدمها للنساء في عيدهن الوطني؟
الحركة من أجل ديمقراطية المناصفة أشارت إلى أنها وهي تتبع نتائج الانتخابات التي أجريت بتاريخ 7 أكتوبر، تسجل بمرارة التراجعات التي

الشعر الأمازيغي القديم: قراءة في الأنساق والمضامين (إيزان ذاتيري أنموذجا)



سعيد بلغربي

* تامازغا موطن السلم والحب :

* الغزل والحب في الإيزري الأمازيغي بالريف :

في هذا الجانب، نستطيع أن نكشف اللثام على جزء غني من تراثنا الأدبي الراقي إيزران، فالشاعر الأمازيغي لم يترك نمطا شعريا إلا وأطرق بابها، المهتمون بالشعر الأمازيغي القديم إعتبروا غرض الغزل والحب من أوفر النظم الشعرية نصيبا وأكثرها مكانة، ويعكس كل إيزري بالريف قصة لتجربة ذاتية نابعة عن عاطفة الفتوة، خاضت عشقا حقيقيا وعميقا، المتمعن في الإيزران الحاملة لجذوة الحب التي ألهمت وألهمت المتلقي الأمازيغي؛ أن صياغتها جاءت استجابة لظروف بيئية معينة إستثمر فيها الشاعر القيمة الفنية للقبيلة وتقاليدها الإجتماعية، علاوة على إختزال الإيزري لتاريخ التوترات العاطفية والقلق. كما ينتم الإيزري بمميزات أخرى من بينها كثرة السؤال الواضح من خلال إنتشار الحوار في المساحات الشعرية (يناي، نيغاس، سقسغ) مع تكوّن الشكوى، إلى جانب إستخدام الشاعر لحقل دلالي ورمزي غني بالمصطلحات والتعابير الإيحائية والوجدانية النابعة من الوسط الثقافي المحلي؛ فالمتأمل في طريقة صياغتها يجد أنها تدلنا على أمور تكشف عن ذات شاعرة ما تنفك ترسم عوالم جمالية توظف الشوق واللوعة ومفارقة الأحباب وغيرها من الأحاسيس.

* المناسبات كجمال خصب للتعبير الأدبي والجسدي بالريف :

تعرف سيكولوجيا الإحتفال بأنها تفرغ شعبي على الطابو وهي ظاهرة مقبولة ومسموح بها في إطار زمني وطقسي محدد، من خاصيتها أنها تتم وفق إلتزامات يمكن تحديدها في قواعد منتظمة تنضبط لأعراف وتقاليذ مميزة لمجموعات بشرية معينة. تنتسب هذه الظاهرة بكل ثقلها الرمزي على اللاوعي الفردي الأمازيغي الذي يرى في الشكل الإحتفالي فرصة تميّية يسمح للمرأة الريفية ألوح بكل حرية وطلاقة عن مكوناتها العاطفية وأحاسيسها الدفينة وتفرغ كامل طاقتها المقموعة، وذلك عن طريق الرقص والغناء، ونستطيع أن نشير هنا إلى أن المرأة إكتيفت مع هذه الطقس الإحتفالي المتجذر في الثقافة الأمازيغية؛ بحيث لا

يحتفي تاريخ الرغبات والأحاسيس الكوني بالحب كأيقونة متصلة في الإنسان منذ الأزل حتى اليوم، هذه «الفتوة» التي تنمو بداخلنا لهدف تحقيق التقارب والتجاذب بين البشر، وهي خاصية تختلف طبيعة التعبير عنها من إنسان ومن مجتمع لآخر، ويظل إيمانيغ من بين الشعوب الحاملة لقيم السلم والحب، وهنا تحتفظ الذاكرة الأمازيغية بروايات عشق خلدتها التاريخ تضاهي في جمالياتها القصص التي تحتفي بها الميثولوجيا الإنسانية، ونذكر منها:

- العشق الأسطوري لبوسيدون وإرتباطه بالفتاة ميدوسا، كما يتحدث التاريخ عن تيهيا وقصة حب جمعت بينها وبين الفارس الأمازيغي أكسيل، إلى قصة حب رائعة شهدتها ربوع تامزغا، بطلاهما الأكليد الأمازيغي يوبا الثاني وسيلينا الثامنة الملقبة، وقصة حب أخرى جمعت إسلي وتاسليت، ويحتفي الأمازيغ حتى اليوم بذكرهما في موسم إملشيل، وفي نفس الإتجاه تحيلنا رواية «سانت فالنتين» في ما يعرف علميا بعيد الحب إلى أن لها علاقة بأسطورة ذات جذور أمازيغية، وكما نعرش بين كتابات أبوليوس العديد من قصص الحب الشيقة، ونجد «ثاينيت» في الميثولوجيا الأمازيغية كرمز للخصوبة والحب، إضافة إلى الأساطير الشعبية التي غالبا ما توظف الحب في خدمة القيم الإنسانية.

هي روايات محورها الأساسي الحب والمرأة، قصص على الرغم من أنها وصلت إلينا مبتورة إلا أنها تحمل بين طياتها جوهر عالم الجمال المثالي الحب والسلم الذي تميز به الأمازيغ عبر العصور؛ والذي تشكلت من خلاله أنماط فنية أخذت أشكالا مختلفة تفرقت بين الرسومات والتماثيل وأصناف فنية أخرى.

ولعل من أهم النفحات الإبداعية الحاوية لذاكرة الحب في المجتمع الريفي نجد الشعر، أخذت مواضعه طابعا مميزا إلتصق به في كل عصر على حدة، وبدوره إنعكس نمط الغزل والحب على إهتمام شعراء القرن الماضي فعبّر كل منهم بطريقته ومن زاويته الخاصة.

أمثال أمازيغية

« ٤٤٤٤ ١٨٩ ٤٤٤٤ ١٨٩ »
 « ٤٤٤٤ ١٨٩ ٤٤٤٤ ١٨٩ »
 « ٤٤٤٤ ١٨٩ ٤٤٤٤ ١٨٩ »
 « ٤٤٤٤ ١٨٩ ٤٤٤٤ ١٨٩ »
 « ٤٤٤٤ ١٨٩ ٤٤٤٤ ١٨٩ »
 « ٤٤٤٤ ١٨٩ ٤٤٤٤ ١٨٩ »
 « ٤٤٤٤ ١٨٩ ٤٤٤٤ ١٨٩ »
 « ٤٤٤٤ ١٨٩ ٤٤٤٤ ١٨٩ »
 « ٤٤٤٤ ١٨٩ ٤٤٤٤ ١٨٩ »
 « ٤٤٤٤ ١٨٩ ٤٤٤٤ ١٨٩ »

وما مثل هذا الذئب إلا مثل الشخص الذي اعترض من شيء أوقعه في خطأ فادح أو خطر محقق، وبدأ يأخذ من هذا الشيء جميع احتياطاته اللازمة بشكل مفرد إلى حد المبالغة. تقول الحكاية: يحيكى أن ذئبا كان في يوم شتوي في وصول ويجول كدابه في البراري الخالية على مشارف واد سحيق، يروغ في المسارات الجبلية ويتلوى بين السبل المشتعبة من مكان إلى مكان في يقظة واستعداد وبخطوات متباطئة مطبوعة بطباع شره، يشم طريقه نحو المراتع، يلتمس شيئا يأكله، عله يخطف شاة قصية أو مهادنة حمل وديع شارذ ثم يبدأ بفصله عن القطيع وهو يعطي الانطباع بأنه أكثر وداعة لاستدراجه في انتظار الأفراد به والانقضاض عليه ومن ثم يحوله إلى أشلاء بأنيابه الحادة، لإشباع شهيته الشديدة إلى اللحم الغض الطري في غفلة من الراعي الذي لم يتوخى الحذر لانتفاء شر هذه البلية التي تتركه «ملوما محصورا». فما أن استقر بهذا الذئب المكان تحت شجرة ضخمة طاعنة في السن على حافة الغابة تشرف على الوادي المعلوم، وقد أضناه التعب والعباء الشديدين بعدما مل من البحث عن ما يسد به جوعته و بين الفينة والأخرى يعوي. الجو بارد والبراري خاوية وهدير المياه يسمع من بعيد. السماء مزينة بقوس قزح، أو ما يصطلح عليه بعربس الذيب و بالأمازيغية الريفية ب« ثاسريت ن ونزار tasserit n wenzar لفت انتباهه شيء على مدى البصر يتفرق بين حين وآخر بأشعة شمس وانية في غدير هذا الوادي السحيق. انتصبت أذنيه القصيرتين. وبدأ يرمق هذا الشيء وتفكيره منصبا على ما يأكله فقط، ولفرط جوعه أيقن في نفسه أن هذا الشيء الذي يلوح له من بعيد ويتألق مع أشعة الشمس لعله يصلح للأكل، يستعيب به عن لحم الغنم الذي يسمن ويغني من جوع، ولو إلى حين. استنفر حواسه، عدل وقفته والتفت إليه بكامل وجهه، وانطلق، لحظتتذ، بسرعة، نحوه رغم التعب والعباء مهرولا لا يلوي على شيء والإمل يحذوه في أن يحظى بما يملأ به شذقيه في هذا الصباح البارد الذي يحمل في هواءه عبق المطر.

أودادن» تختتم أيام «ليركام» الثقافية

أقيمت مساء الثلاثاء 18 أكتوبر 2016، بالمسرح الوطني الخامس بالرباط، أمسية فنية أمازيغية شاركت فيها مجموعات أمازيغية متنوعة من مختلف مناطق المغرب، وذلك احتفاء بالذكرى الخامسة عشر لخطاب الملك محمد السادس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، والتي دأب المعهد على الإحتفال بها كل سنة.



التي تأسست منذ سنة 1978 في مدينة مليلة، وكانت انطلاقتها الرسمية خلال مشاركتها في مهرجان الناظور سنة 1981، ساهمت بشكل كبير في الدفاع والتعريف بالمرور الثقافي الأمازيغي بمدينة مليلة وفي بلاد المهجر، مضيفا أن المجموعة ناضلت وعرفت بالأمازيغية منذ بداية الثمانينات إلى غاية اليوم. وأضاف أن المجموعة تدافع على الثقافة الأمازيغية منذ تأسيسها، وتحاول أن تصل بها للعالمية في قالب عصري حديث، كما «تحاول أن نعطي نفس جديد للموسيقى الأمازيغية العصرية». بدوره، عبر عبد الله الفوي قائد مجموعة «أودادن» عن سعادته بالمشاركة في الأمسية الفنية «لليركام» وعن تفاعل الجمهور مع مقاطعه الغنائية، مضيفا بأن المشاركة في الإحتفال بالذكرى الـ15 لتأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية تعتبر مناسبة مهمة. يذكر أن المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، نظم أنشطة طيلة الأسبوع الممتد من 10 إلى 18 أكتوبر 2016 تضمنت أيام الأبواب المفتوحة، تسليم جوائز الثقافة الأمازيغية برسم سنة 2015 برحاب المكتبة الوطنية بالرباط، فمائدة مستديرة حول موضوع «القوانين التنظيمية رافعة لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية» قبل أن يختم أسبوعه الثقافي بسهرة فنية بمسرح محمد الخامس بالرباط. وأكد مؤسس «إثري موريمة» أن المجموعة

أحياط : مشكلة الأمازيغ، أنهم لا يدونون تاريخهم وراثهم



قال إبراهيم أحياط، قيديم الحركة الأمازيغية، وأحد مؤسسها، بأن مشكلة الحركة الأمازيغية تكمن في عدم تدوين تاريخها وراثتها الأمازيغية الغني والعريق في عموم الوطن الأمازيغي، مبرزا أن فلاسفة كبار درسوا في الجامعة الليبية قبل أن يصبحوا اليوم من أكبر وأعظم فلاسفة العالم. وأضاف أحياط خلال زيارته من طرف «العالم الأمازيغي» في بيته بالرباط، رفقة المعتقلان السياسيان السابقان للقضية الأمازيغية، مصطفى أوساي ومحمد أعروش، أن كتابة التاريخ الأمازيغي وتدوينه في الكتب للأجيال القادمة هو الحل الأنجع لحماية الهوية والثقافة والحضارة الأمازيغية والتعريف بأسهامتها الإنسانية، مبرزا بأن القضية الأمازيغية تحتاج اليوم أيضا إلى مبادرات تاريخية تقود القافلة الأمازيغية إلى بر الأمان. وزاد صاحب ديوان «تابرات» بالأمازيغية سنة 1992، وكتاب «لماذا الأمازيغية؟» سنة 1994، وكتاب «رجالات العمل الأمازيغي: الراحلون منهم» سنة 2004، وكتاب «الأمازيغية هويتنا الوطنية» سنة 2007 و«النهضة الأمازيغية كما عشت ميلادها وتطورها» سنة 2012، والذي قال خلاله تقديمه بالمكتبة الوطنية بالرباط بأن لـ«الأمازيغية رب يحميها»، زاد قائلا بأن الكتابة شيء مهم بالنسبة للجليل الصاعد في الحركة الأمازيغية وهذا هو أكبر خطأ وقعنا فيه نحن الأمازيغ. وأعتبر أحياط ميثاق أكادير بمثابة القوانين التنظيمية للأمازيغية، بعد إقرارها لغة رسمية في دستور 2011. كما تحدث مؤسس «الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي» سنة 1967 وصاحب الجمعية الصيفية في أكادير سنة 1979 وتوقيع «ميثاق أكادير» سنة 1991 عن مجموعة «أوسمان» التي لعبت حسب تعبيره دورا خطيرا في التعريف بالأمازيغية باعتبارها مجموعة فنية تتمر الرسائل الأمازيغية بالفن، ولها يعود الفضل في فتح مسرح محمد سنة 1975، واستطاعت أن تعرف بالأمازيغية أكثر من الجمعيات والمنظمات الأمازيغية، وتحدث كثيرا عن مجموعة «أوسمان» وعن إسهاماتها ودورها الرائد في التعريف بالقضية الأمازيغية. ويعد الأستاذ إبراهيم أحياط، أول من أسس هذه المجموعة الموسيقية العصرية الأمازيغية سنة 1974، كما يعتبر من أبرز مؤسسي جمعية الجامعة الصيفية بأكادير سنة 1979 ورئيس اللجنة التنظيمية لدوراتها الأربع 1980 إلى 1991. يذكر أن إبراهيم أحياط، شغل أيضا منصب مدير أول مجلة أمازيغية «أمود» الصادر عددها الأول سنة 1990، كما اشتغل مدير جريدة «تامونت» الصادر عددها الأول 1994، إضافة إلى أول منسوق وطني للجمعيات الأمازيغية بالمغرب ما بين 1993 و 1996 وعضو مجلس إدارة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بعد تأسيسه كما شغل داخل المؤسسة ذاتها منصب رئيس لجنة الشؤون الثقافية والتربوية والتواصل.

* عبد الكريم بن شيكار

١٠ م

١٠ م

ግልጽ ተጽዕኖ ለተዘዋዋሪ ህዳሴ ተጠቅሞ ለዓለም



ጁን 07 ግ 18 ጳጳሳይ 2016

ተጽዕኖ ለተዘዋዋሪ

#COP22 - cop22.ma

ለግብርና ለግብርና
 ግብርና ለግብርና ለግብርና
 ተጽዕኖ ለግብርና ለግብርና ለግብርና
 ለግብርና ለግብርና ለግብርና ለግብርና
 ለግብርና ለግብርና ለግብርና ለግብርና
 ለግብርና ለግብርና ለግብርና ለግብርና
 ለግብርና ለግብርና ለግብርና ለግብርና

MARRAKECH
 COP22 | 2016 | CMP12
 ተጽዕኖ ለተዘዋዋሪ ህዳሴ ለግብርና ለግብርና

